

Distr.: General
2 October 2000
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٢٦ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب
خدمات الرقابة الداخلية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية مذكرة من الأمين العام*

- ١ - وفقا للفقرة ٥ (هـ) '٢' من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بقاء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ والقرار ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يحيل الأمين العام طيه إلى الجمعية العامة التقرير السنوي السادس المقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالصورة المقدم بها، وهو يتضمن الأنشطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
- ٢ - ويتفق الأمين العام مع ملاحظات وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية الواردة في التصدير المقدم منه التي تفيد بأن المكتب قد أقر به الآن بوصفه مصدرا موضوعيا لمعلومات يعول عليها وعنصرا من عناصر التغيير في المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الضوابط الداخلية وأداء الإدارة.
- ٣ - ويلاحظ مع التقدير ما يبذله مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جهود مستمرة لتحسين علاقته مع الإدارة ومع

* الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٨/٥٤ لم ترد في التقرير المقدم.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية
عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	تصدير من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
٧	٢٤-١ الإدارة العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية
٧	٥-١ مقدمة
٨	١٢-٦ رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية
٩	١٣ أنشطة الاستشارة الإدارية
٩	١٥-١٤ الأولويات
١٠	١٧-١٦ تحسين الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية
	 عمليات مراجعة حسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية
١٠	١٩-١٨ لموظفي الأمم المتحدة
١٠	٢٤-٢٠ التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى
	 معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بناء على عمليات مراجعة الحسابات
١٢ وفورات التكلفة والمبالغ المستردة نتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية،
١٣ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
	 طبيعة الأثر المتوخى من التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى المديرين في
١٤ الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليه ١٩٩٩-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
١٥	١١٢-٢٥ مجالات الرقابة ذات الأولوية

١٥	٥٣-٢٥ حفظ السلام	ألف -
١٥	٤٤-٢٥ ١ - تغطية عمليات حفظ السلام بخدمات مراجعة الحسابات	
١٩	٤٧-٤٥ ٢ - مراجعة حسابات تصفية البعثات	
٢٠	٥٣-٤٨ ٣ - التحقيقات في بعثات حفظ السلام	
٢١	٩٦-٥٤ باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة	
٢١	٦٨-٥٤ ١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
٢٥	٧٠-٦٩ ٢ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	
٢٦	٨١-٧١ ٣ - مكتب برنامج العراق	
٢٨	٩٦-٨٢ ٤ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	
٣١	١٠٥-٩٧ جيم - إدارة الموارد البشرية	
٣١	١٠٠-٩٧ ١ - متابعة مراجعة عمليات التوظيف	
٣٢	١٠٥-١٠١ ٢ - مراجعة نظام الحضور والإجازات	
٣٣	١١٢-١٠٦ دال - المشتريات	
٣٣	١٠٨-١٠٦ ١ - ملاحظات عامة	
٣٤	١١٢-١٠٩ ٢ - المسائل الأخرى المتعلقة بالمشتريات	
٣٥	١٨٥-١١٣ ثالثا - التقارير عن مهام الرقابة	
٣٥	١٥٢-١١٣ ألف - مراجعة الحسابات والاستشارية الإدارية	
٣٥	١١٩-١١٣ ١ - التطورات العامة	
٣٦	١٥١-١٢٠ ٢ - استنتاجات وأنشطة رئيسية	
	 ٣ - حال العمليات الجارية لمراجعة الحسابات التي طلبت الجمعية العامة	
٤٣	١٥٢ إجراءاتها	

٤٣	١٦٨-١٥٣ التحقيق	باء -
٤٣	١٦٢-١٥٣ التطورات العامة	١ -
٤٥	١٦٨-١٦٣ القضايا والأنشطة الرئيسية	٢ -
٤٧	١٧٥-١٦٩ التفتيش	جيم -
٤٧	١٧٤-١٦٩ الأنشطة الرئيسية	١ -
٤٨	١٧٥ الزيارة التفتيشية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢ -
٤٩	١٧٩-١٧٦ رصد أداء البرامج	دال -
٥٠	١٨٥-١٨٠ تقييم البرنامج	هاء -
٥١	١٨٦ الإحالات المرجعية لمتطلبات التقارير المطلوبة	رابعاً -

التذييلات

			الأول - توصيات هامة وردت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولم تنجز بشأنها إجراءات
٥٣	تصحيحية
			الثاني - تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
٥٥	

تصدير

من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

بعض مسائل الإصلاح الرئيسية التي تواجه المنظمة. وفي هذا الصدد يقدم التقرير نتائج عمليات الاستعراض التي قام بها المكتب لعمليات التوظيف وإجراءات الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض أجرى المكتب تقييمات متعمقة للبرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة واتجاهات التنمية العالمية، وقضاياها وسياساتها، وأجرى عمليات تفتيش لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وبعد مضي ستة أشهر على تسلمي لمنصبي، قدمت عددا من الملاحظات المبدئية عن المكتب وكيفية إنجازه لعمله. ولا ريب أن هذين المجالين ينبغي فحصهما بعمق أكبر قبل أن أقترح إدخال أي تغييرات جوهرية على هيكل المكتب وما يتبعه من طرائق. ومع ذلك، أعلن التزامي بكفالة أن يحقق المكتب ولايته التي حددها الجمعية العامة وأن أعمل كشريك تام مع الإدارة لإجراء التغييرات المطلوبة لمواصلة تحسين الأداء البرنامجي، ومساءلة الإدارة، وتدبير عمليات الأمم المتحدة وفعاليتها.

وحيث إن أنشطة الأمم المتحدة قد ارتفعت سرعة إيقاعها على مدار فترة الإثني عشر شهرا الماضية، زادت بدورها الحاجة إلى تحسين خدمات الرقابة المقدمة من المكتب. بيد أنه حتى مع تحسين تناول أنشطة المنظمة، فليس من المحتمل أن يتمكن المكتب، في ظل مستوى الموارد الحالي، من تقديم مجموعة كاملة من خدمات الرقابة على جميع الأنشطة المنشأة حديثا بموارد خارجة عن الميزانية، فضلا عن صناديق وبرنامج الأمم المتحدة القائمة، إذ يتعين علينا السعي لإيجاد وسائل تكفل دعما أفضل لموارد المكتب. وسوف يقترح المكتب، تعزيزا، للرقابة على الصناديق والبرامج، إنشاء لجان رقابة داخل هذه الهيئات، مماثلة للجان القائمة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يضطلع فيها المكتب بدور نشيط. ويجب على المكتب أيضا أن يستمر كنموذج وحافز بالنسبة لجميع الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة تعزيزا لقدراتها الرقابية.

هذا هو التقرير الموجز الأول عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أتشرف بتقديمه إلى الجمعية العامة منذ اضطلاعي بمهام منصبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد توليت المنصب خلفا لأول وكيل للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، كارل ت. باشكي، الذي تولى المنصب في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد باشكي لما بذله من جهود هائلة تنفيذًا لقرار الجمعية العامة الذي أنشئ بموجبه المكتب ولما أبداه من تفان في إنشاء المكتب كجزء لا يتجزأ من ثقافة الإدارة في المنظمة.

ففي خلال فترة قصيرة نسبيا مدتها ست سنوات، تطورت مهام الرصد والرقابة التي تقوم بها المنظمة من مجموعة صغيرة من الوحدات المستقلة تقدم تقاريرها إلى الإدارة، إلى مكتب مستقل متكامل يقدم مجموعة شاملة من خدمات الرقابة الداخلية. وقد أقر بالمكتب الآن، داخل وخارج المنظمة على حد سواء، بوصفه مصدرا موضوعيا لمعلومات يعول عليها وعنصرا من عناصر التغيير في الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين أداء الإدارة. وأكدت من جديد الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ما يضطلع به المكتب من دور وولاية.

ويبين هذا التقرير ما حققه المكتب من إنجازات رئيسية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وخلال هذه الفترة، قدم المكتب ٩٦٨ توصية إلى عملائه، فيما يمثل زيادة قدرها ١٥ في المائة قياسا على العام الماضي. وبالمثل سجل محققو المكتب ٢٨٧ حالة جديدة هذا العام، بزيادة قدرها ١٦ في المائة. ومن المشجع ملاحظة أن المكتب قد وسع نطاق رقابته للأنشطة الميدانية، بما في ذلك أنشطة مكتب برنامج العراق وعمليات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتناول المكتب أيضا

الثقة. وبالطبع فإن ما يهم في نهاية المطاف هو جودة العمل الذي يقوم به المكتب ومدى جوهرية وأثر ما يقدمه من توصيات. وفي هذا الصدد، يتعين على المكتب أن يصبح ملماً، باستخدام التقنيات والإجراءات الحديثة في الرقابة، المناظرة لتلك التي تستخدمها الكيانات الرقابية المستنيرة في القطاعين الخاص والعام. ويستلزم ذلك، بدوره، الموارد الضرورية لتوفير الفرص لتحسين المهارات والكفاءات لدى موظفي المكتب، وتدريب الأدوات الملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الاستشاريين الخارجيين، والوسائل المبتكرة في تقديم الخدمة.

وما برح العنصر الهام فيما يحققه المكتب من نجاح حتى الآن هو استقلاليتته. وعلى حد قول سلفي، فإن هذه الاستقلالية لم تتعرض قط للانتقاص، فما برح المكتب حراً في القيام بلا عائق بفحص أي نشاط تقوم به المنظمة. ويسعدني التصريح بأن الأمين العام قد أكد لي استمرار دعمه غير المنقوص في هذا الصدد.

وستضع الألفية الجديدة أمام منظمة الأمم المتحدة أولويات ومبادرات جوهرية جديدة. وسيعني ذلك تحديات جديدة مماثلة بالنسبة للمكتب حيث إنه يسعى جاهداً للإبقاء على المستويات العليا من الكفاءة، والفعالية، والمقدرة المهنية الجديرة بمنظمة عالمية النطاق.

(توقيع) ديليب نير
وكيل الأمين العام
لخدمات الرقابة الداخلية

نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ومع تزايد مستوى الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة حفظ السلام، تزايد أكثر فأكثر السمة الميدانية للأمم المتحدة. واتساقاً مع هذا التحول، حُوّل مستوى أكبر من السلطة إلى الموظفين العاملين خارج المقر في مجالات من قبيل الشراء وإدارة الموارد البشرية. ويشكل ذلك تحدياً يتمثل في كفاءة وجود ضوابط وإجراءات سليمة في الميدان، وضوابط وتوازنات كافية. ويعمل حالياً زهاء ٧٠ في المائة من قوام العاملين في المكتب داخل مقر الأمم المتحدة، بينما يعمل الموظفون الباقون في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي، وفي بعثات حفظ السلام. وكفاءة الرقابة الكافية على هذه الأنشطة القائمة بالميدان، سيتعين على المكتب أن يعيد دراسة تخصيصه الحالي للموارد، وهيكله، والترتيبات والعمليات المتعلقة بعمله.

ومن المحتمل أن يستمر حفظ السلام مجالاً ذا أولوية بالنسبة للمكتب. وأصبح الآن مراجعو الحسابات المقيمون موزعين حالياً من المكتب داخل جميع بعثات حفظ السلام الرئيسية. ومع تصدي هذه العمليات لتحديات إضافية، مثل صنع السلام وإنشاء السلطات الانتقالية، على نحو ما تم في كوسوفو وتيمور الشرقية، يتعين وضع ضوابط داخلية وكفاءة عدم قيام أحد باستغلال عدم وجود إدارة مدنية ملائمة تحقيقاً لمكاسب شخصية. ويجب أن تتخذ المسؤوليات الرقابية التي يضطلع بها المكتب بعداً جديداً، مما يستلزم تناوله تناولاً تاماً.

وما برح المكتب يسعى جاهداً لمواصلة شراكته مع الدول الأعضاء والمديرين على جميع مستويات المنظمة. واعتقد، رغم ما حققه المكتب من نجاح في هذا المجال، أن ثمة حاجة لعمل المزيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد المكتب حلقة عمل لكبار موظفيه في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تناولت المسائل الرقابية الاستراتيجية التي تشمل، من بين ما تشمل، القيمة التي أضيفت إلى المنظمة والصورة التي أبرزها المكتب. واعتزم بذل جهود متضافرة لتحسين العلاقات مع الإدارة ومع جميع الدول الأعضاء. وآمل، من خلال هذا الحوار المفتوح والمستمر، بناء علاقة قائمة على

الإدارة العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - مقدمة

٣ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت الجمعية العامة بناء على توصية من مكتبها، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين بندا معنوناً "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ" وأن توكله للجنة الخامسة لدراسته. واستعرضت اللجنة الخامسة مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإجراءات تقديم التقارير التي يتبناها، وهو ما دعت إليه الجمعية في الفقرة ١٣ من القرار ٢١٨/٤٨ بـ. وبناء على توصية اللجنة الخامسة (A/54/673 - الفرع الثالث)، اتخذت الجمعية القرار ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أوردت فيه عدداً من الأحكام الخاصة بالمكتب تحت عناوين: تقديم التقارير، والمهام، والتنسيق والصناديق والبرامج، والتحقيقات، والاستقلال التشغيلي. ورهنا بتنفيذ هذه الأحكام، أكدت الجمعية من جديد قرارها ٢١٨/٤٨ بـ.

٤ - ويورد عدد من المنشورات الإدارية تفاصيل عن دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ووفقاً لنشرة الأمين العام (ST/SGB/273) المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يمارس المكتب استقلالاً تشغيلياً في إطار سلطة الأمين العام لتأدية مهامه ولديه السلطة في أن يبادر بأي إجراء يراه ضرورياً للإيفاء بمسؤولياته وأن ينفذه ويقدم تقريراً بشأنه، وذلك فيما يتعلق بأعمال الرصد والمراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش والتقييم والتحقيقات. وأضفت نشرة التعليمات الإدارية ST/AI/397 المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والتعميم الاعلامي ST/IC/1996/29 المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ المزيد من الوضوح على دور المكتب.

٥ - ونظراً للحاجة إلى استقلال تشغيلي للمكتب في إطار تفويض سلطة منفصل من الأمين العام (انظر النشرة ST/AI/401 المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، يمارس وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية قدراً من حرية العمل والرقابة على موظفي المكتب وموارده بما يتسق مع

١ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٤٨ بـ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهدف تعزيز مهام المراقبة داخل الأمم المتحدة عن طريق تكثيف عمليات التقييم ومراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق ورصد الامتثال وذلك بالنظر إلى ازدياد أهمية أنشطة المنظمة وتكلفتها وتعقدها. وشددت الجمعية العامة أيضاً في قرارها، على الدور الاستباقي والاستشاري المنوط بالمكتب الجديد الذي ينتظر منه توفير المساعدة إلى مديري البرامج وتزويدهم بالدعم المنظم في أدائهم لمسؤولياتهم بفعالية. وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، وافقت الجمعية العامة في مقررها ٣٢٣/٤٨ على تعيين السيد كارل ث. باشكي وكيلاً للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، وقد تولى مهام منصبه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمدة خمس سنوات محددة غير قابلة للتجديد أو التمديد تنتهي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٢ - عند انتهاء مدة أول وكيل للأمين العام في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عين الأمين العام وكيلاً للأمين العام هانس كوريل كمشرف على المكتب لحين اختيار وتعيين وكيل أمين عام جديد. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، اقترح الأمين العام تعيين دليب نير (سنغافورة) كوكيل للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. وأقرت الجمعية العامة تعيين السيد نير في مقررها ٣٢٠/٥٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، وتولى مهام منصبه في ٢٤ نيسان/أبريل.

(ج) التخطيط الاستراتيجي لأنشطة الرقابة مستقبلاً. وبدأ المكتب في التقارير نصف السنوية المقدمة للأمين العام عملية تحليل للآثار التي تركتها توصياته على مختلف مجالات مهام كل من الإدارات التي يضطلع بالرقابة عليها.

وضع المكتب مؤخرًا، كندبير لتحسين عملية رصد التوصيات وتقديم التقارير بشأنها، معايير معينة لتحديد التوصيات التي لها أثر ملحوظ على عمليات الجهات التي يراقبها.

٨ - وضع المكتب مؤخرًا، كندبير لتحسين عملية رصد التوصيات وتقديم التقارير بشأنها، معايير معينة لتحديد التوصيات التي لها أثر ملحوظ على عمليات الجهات التي يراقبها والتي تتطلب الرصد والمتابعة بصورة خاصة. وستستخدم هذه المعايير في تقديم التقارير عن توصيات المكتب لفترة التقرير القادمة وتشمل، من جملة أمور، توصيات تدعو إلى:

- (أ) إجراء تغييرات لقواعد وأنظمة وسياسات الأمم المتحدة؛
- (ب) إجراء تغييرات هامة في الهياكل التنظيمية والعلاقات المتعلقة بتقديم التقارير؛
- (ج) اتخاذ إجراء بشأن الوفورات أو المبالغ المستردة أو منع الإنفاق غير المبرر لمبالغ أكثر من ٢٥ ٠٠٠ دولار؛
- (د) مساءلة المدراء والموظفين عن الغش والتبذير وإساءة التصرف؛
- (هـ) الإجراءات التي تحتاج إلى موافقة الهيئات الإدارية أو الإنجاز من قبل الحكومة المضيفة.

قواعد وأنظمة الأمم المتحدة. وقد أنشأ الأمين العام فريقًا منفصلاً للتعين والترقية لإسداء المشورة لوكيل الأمين العام في المسائل المتعلقة بالموظفين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بحث الفريق ٣١ حالة تعيين وترقية وتنسيب. وحاليًا، يوجد لدى المكتب ما مجموعه ١٣٢ وظيفة: ٩٤ من الفئة الفنية و ٣٨ من فئة الخدمات العامة. وتمول ٤٥ وظيفة من هذه الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تبلغ موارد المكتب ٢٩,٢ دولار، منها ١٠ ملايين دولار ممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

باء - رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٦ - بمقتضى الولاية المنوطة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يقدم المكتب تقاريره إلى الأمين العام عن حالة تنفيذ توصياته على أساس نصف سنوي. وقدم تقريران من هذا القبيل إلى الأمين العام منذ آخر تقرير سنوي للمكتب، يغطيان الفترتين من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويوجد نظام رصد حاسوبي لمتابعة ما يصدره المكتب من توصيات. ويواصل المكتب تركيزه القوي على التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق، وهو ما يؤدي إلى تواصل الحوار بين المكتب والجهات التي يراقبها. ويجري قدر أكبر من المشاورات قبل وضع التوصيات في صيغتها النهائية لضمان ارتفاع مستواها وفائدتها للإدارة، وهو ما يترك بدوره أثرًا على تنفيذها.

٧ - ويتسم رصد تنفيذ توصيات المكتب بالأهمية بالنسبة لما يلي: (أ) قياس التحسينات في مستوى مدى الامتثال؛ (ب) تحديد الأثر الذي تركه إنشاء المكتب على المنظمة؛

وأوصت بمبلغ ٤,٧ مليون دولار من وفورات التكاليف المحتملة، تحقق منها قرابة ٤ ملايين نتيجة لتنفيذ الإدارة لتوصيات المكتب. وغير أن الفرص كانت محدودة للتوصل إلى وفورات تكلفة ضخمة مماثلة خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير.

١٢ - ويرد تفصيل للتوصيات التي أصدرها المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وفقا لطبيعة الأثر المقصود في الإطار الثالث أدناه.

جيم - أنشطة الاستشارة الإدارية

١٣ - استمر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في اكتساب الثقة كمورد استشاري داخلي وكبديل للشركات الاستشارية الخارجية. فإلمامه بالسياسات الداخلية والإجراءات التشغيلية يساعده على تقليل مرحلة التعلّم ويمكن خبراءه الاستشاريين من تقديم توصيات واقعية وغير مكلفة للإدارات والمكاتب التي يراقبها. وخلال السنة قيد الاستعراض، خصص المكتب قدرا ضخما من الموارد لمهمة استشارية إدارية طلبتها إدارة الشؤون السياسية. وهذه المهمة الاستشارية الداخلية التي أجزتها شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية التابعة للمكتب، قيمت احتياجات الإدارة من الموارد وإجراءات انسياب العمل الرئيسية والهياكل الأساسية المساندة في الإدارة. وتلقت الإدارة نتائج هذه المهمة بترحيب (انظر الفقرتين ١٢٠ و ١٢١ أدناه).

استمر المكتب في اكتساب الثقة كمورد استشاري داخلي وكبديل للشركات الاستشارية الخارجية.

دال - الأولويات

١٤ - حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره السنوي الأول (A/50/459، المرفق) ثلاثة من مجالات الرقابة التي تحظى بالأولوية: حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية وما

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصدرت شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية ٨٢٥ توصية، نُفذ منها ٥٠ في المائة (انظر الإطار الأول أدناه)، وأصدر قسم التحقيقات ١٠٦ توصيات، نُفذ منها ٥٠ في المائة. وأصدرت الوحدة المركزية للرصد والتفتيشات ٣٧ توصية نُفذ منها تسع توصيات أي بنسبة ٢٤ في المائة. وأصدرت الوحدة المركزية للتقييم ٣٧ توصية إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين، ويرد الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأنها في الفقرات من ١٨٠ إلى ١٨٥ أدناه. وترد قائمة بجميع التقارير التي أعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة قيد الاستعراض في المرفق الثاني.

١٠ - وكما يبين الإطار الثاني أدناه، حدد المكتب وأوصى بمبلغ ١٧ مليون دولار من وفورات التكاليف والمبالغ المستردة خلال السنة قيد الاستعراض، وحققت وفورات ومبالغ مستردة قدرها ٥,٣ مليون دولار. وهذه المبالغ أقل بكثير من وفورات التكاليف القياسية التي أبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (٣٧,٨ مليون دولار و ٢٣,٥ مليون دولار على التوالي). ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل.

١١ - أولا، خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير ركزت المراجعة الداخلية للحسابات والتي أجزاها المكتب، بصورة أكبر على المسائل الخاصة بالسياسات والمسائل البرمجية. وأفضت هذه المراجعة إلى توصيات لتحسين الفعالية العامة للإدارة والبرنامج، مما يصعب قياسها. ثانيا، نتجت نسبة كبيرة من الوفورات والمبالغ المستردة المبلغ عنها خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، من المراجعة الداخلية للحسابات لإنهاء بعثات كبيرة لحفظ السلام في أنغولا ويوغوسلافيا السابقة. فمثلا، حددت المراجعة الداخلية لحسابات خدمات الدعم المركزية لبعثات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة

المعلومات، وسوف يقدم نتائج تحليله إلى الأمين العام لعرضها على الجمعية العامة.

واو - عمليات مراجعة حسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٨ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليات مراجعة شاملة للاشتراكات الواردة لصندوق المعاشات التقاعدية وتسوياتها، ولأسلوب إدارة النقدية في مجال عمليات الاستثمار، وتجهيز استحقاقات المعاشات التقاعدية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب استعراضا للتحقق من مدى تنفيذ الأمانة المركزية للصندوق للتوصيات التي تمخضت عنها عمليات المراجعة السابقة.

١٩ - وحسب المتفق عليه مع الصندوق، تم إخطار كبير الموظفين التنفيذيين للصندوق تفصيلا بالنتائج والتوصيات المقدمة من المكتب بناء على ما أسفرت عنه عمليات المراجعة، كما أُبلغ بهذه النتائج والتوصيات في تقرير موجز يقدم بصفة نصف سنوية إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، عن طريق أمينه. وقد شمل أحدث تقرير قدمه المكتب إلى المجلس عمليات الصندوق في أثناء الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

زاي - التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى

٢٠ - مازالت هيئات الرقابة الداخلية في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة تشهد تزايدا في الاتجاه نحو العمل المشترك، وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، والانتفاع بالدروس المستفادة، وتقديم المساعدة إلى بعضها البعض. ويشترك مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصورة منتظمة في الاجتماعات السنوية التي يعقدها رؤساء هيئات مراجعة الحسابات الداخلية في الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقد عقد أحدث هذه الاجتماعات في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وحسب المشار إليه في الفقرة

يتصل بها من أنشطة، والمشتريات وفي الفترة التي يغطيها التقرير السنوي الثاني (A/51/432، المرفق)، عولجت أيضا مشكلة إنشاء هيئات جديدة باعتبارها مسألة تتسم بالأولية. وقد حددت الجمعية العامة، في مرفق قرارها ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، عدة مجالات تتطلب استعراضا مكثفا بدرجة أكبر من جانب هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. ولما كان الكثير من هذه المجالات في ميدان إدارة الموارد البشرية، فقد أضاف المكتب هذا المجال إلى أولوياته الرقابية في عام ١٩٩٩.

١٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، تمثلت مجالات الرقابة ذات الأولوية في عمليات حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها من أنشطة، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات.

هاء - تحسين الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

١٦ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، نظرت اللجنة الخامسة مرة أخرى بصورة سريعة في تقرير الأمين العام عن تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (A/51/801)، إلا أنها لم تحتتم مداولاتها بعد. ورغم ذلك، فالكثير من الصناديق والبرامج تواصلت وتعاونت الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما اتخذت خطوات خاصة بما لتحسين الرقابة الداخلية. ويواصل قسم التحقيقات تقديم المساعدة للعديد من الصناديق والبرامج.

١٧ - وبموجب القرار ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكمل المعلومات الواردة في التقرير الآنف الذكر. ويعكف المكتب على إعداد هذا التقرير المستكمل نيابة عن الأمين العام، وقد طلب إلى رؤساء الصناديق والبرامج أن يقدموا معلومات بشأن التغييرات التي طرأت على آليات الرقابة القائمة لديهم وغيرها من المسائل المتصلة بهذه الآليات. ويقوم المكتب في الوقت الحالي بتحليل هذه

٢٣ - وتسعى المنتديات الدولية الأخرى أيضا إلى الاستفادة من خبرة قسم التحقيقات ومشورته. ففي أثناء الفترة قيد الاستعراض، دعي القسم إلى المشاركة في العديد من المؤتمرات، كان منها: المؤتمر الدولي التاسع المناهض للفساد، الذي عقد في دوربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالجرائم المتصلة بالفساد، الذي عقد في مقر منظمة الشرطة الدولية (الانتربول)، في ليون، فرنسا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ والمؤتمر الدولي الخامس المعني بالغش المالي، الذي عقد في لندن في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتهيئ مثل هذه المؤتمرات الفرصة أمام موظفي القسم للاتصال بغيرهم من العاملين في مهنة التحقيق، كما توفر فرصة لتبادل المعلومات.

٢٤ - وكجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة، يواصل المكتب، في إطار مذكرات التفاهم، تقديم خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للتعويض. كما تقدم خدمات مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومكتب برنامج العراق، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وتلقى هذه الترتيبات تقديرا من الإدارة باعتبارها وسيلة مفيدة وكفؤة لتقديم خدمات مراجعة الحسابات. وقد تمت في بعض الحالات زيادة المستوى المبدئي لموارد مراجعة الحسابات، إلا أن ثمة ضرورة لمواصلة تعزيز هذا المستوى حتى يتسنى للمكتب أن يزود هؤلاء العملاء بالمستوى المنتظر من الخدمة.

٨١ أدناه، فقد أسفر هذا الاجتماع عن أمور من بينها تهيئة منبر للمكتب يمكنه من خلاله طرح آرائه بشأن تعزيز التنسيق في عملية مراجعة حسابات برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن المقرر أن يستضيف المكتب المؤتمر السنوي المقبل لهيئات مراجعة الحسابات الداخلية في عام ٢٠٠١.

٢١ - وفي أثناء العام الماضي، استمر المكتب في التنسيق والتعاون مع كل من مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وقد عقد الاجتماع الثلاثي الثالث في نيويورك في حريف عام ١٩٩٩ (نصف الكرة الشمالي). ونوقشت في الاجتماع المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الرقابة الداخلية على الأنشطة ذات التمويل المشترك، واستخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة للرقابة، وتنفيذ التوصيات. كما عقدت اجتماعات منتظمة مع مجلس مراجعي الحسابات في أثناء العام من أجل تنسيق خطط العمل وتبادل المعلومات بهدف تحاشي الازدواج.

٢٢ - وبالنظر إلى أن قسم التحقيقات التابع للمكتب هو الوحدة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يقتصر عملها على إجراء التحقيقات بواسطة محققين فنيين، فإن مكاتب الرقابة الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، تسعى بصفة منتظمة إلى الاستفادة من خبرته ومشورته. وفي سبيل توفير منتدى يمكن من خلاله مناقشة المشاكل المشتركة والخبرات المكتسبة، بادر المكتب بعقد المؤتمر الأول لمحقي منظومة الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقام بالإشراف عليه. وقد استقبل هذا المنتدى استقبالا إيجابيا أدى إلى عقد مؤتمر للمتابعة في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تحت إشراف المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي. وسوف يستضيف البنك الدولي المؤتمر الثالث في واشنطن العاصمة في عام ٢٠٠١.

أولا - معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بناء على عمليات مراجعة الحسابات

الفترة المشمولة ^(أ)	النسبة المئوية لمعدل التنفيذ في				عدد التوصيات ^(ب)
	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	
١ تموز/يوليه ١٩٩٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	٤٨	٧٠	٨٣	٨٥	٨٠٥
١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	-	٤٣	٧٠	٧٥	٦٧٣
١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩	-	-	٣٧	٨٢	٨٧١
١ تموز/يوليه ١٩٩٩ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	-	-	-	٥٠ ^(ج)	٨٢٥
المجموع أو المتوسط	٤٨	٥٧	٦٣	٧٣	٣ ١٧٤

(أ) أغلق باب البحث في التوصيات المتعلقة بالفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ ولن يتخذ المكتب أي إجراءات أخرى للمتابعة؛ ويبلغ معدل تنفيذ التوصيات البالغ عددها ٤ ٠٤٢ توصية ٨٠ في المائة.

(ب) لا يشمل إلا التوصيات الواردة في المكاتبات النهائية (أي التقارير أو المذكرات الموجهة لرؤساء الإدارات أو المكاتب). وتختلف الأرقام اختلافا طفيفا عن الأرقام التي أبلغ عنها في السنوات السابقة بسبب عملية اضطلع بها المكتب لإعادة التصنيف في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

(ج) يستند معدل التنفيذ إلى التوصيات التي وردت إلى المكتب ردود بشأنها حتى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ثانيا - وفورات التكلفة والمبالغ المستردة نتيجة للإجراءات التي اتخذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠^(أ)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المحدد والموصى به	الوفورات والمبالغ المستردة	طبيعة الآثار المالية
٤,٣	٠,٥	فقدان الموارد أو إهدارها
٦,٤	٠,٩	المبالغ المستردة (مرة واحدة)
١,٨	١,٢	خفض النفقات (مرة واحدة)
٣,١	١,٢	خفض النفقات (بصورة متكررة)
٠,٦		إيرادات إضافية (مرة واحدة)
-	-	إيرادات إضافية (بصورة متكررة)
٠,٨	١,٥	استرداد المبالغ التي كانت موضع احتيال
١٧,٠	٥,٣	المجموع

(أ) تشمل مبلغا قدره ٨٠٠ ٠٠٠ دولار تم تحديده في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بيد أنه لم يسترد إلا في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ثالثا - طبيعة الأثر المتوخى من التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة
الداخلية إلى المديرين في الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ - ٣٠
حزيران/يونيه ٢٠٠٠

طبيعة الأثر المتوخى	شعبة المراجعة والمشورة الإدارية ^(أ)	وحدة التقييم المركزية	الوحدة المركزية للرصد والتفتيش	قسم التحقيقات ^(ب)	النسبة المئوية	المجموع
تحسين الكفاءة أو الفعالية التنفيذية	٣١٩	-	٢٧	١٢	٣٧,٠	٣٥٨
تحسين الرقابة الإدارية	٢٦٣	-	١٠	١٠	٢٩,٢	٢٨٣
تحسين الهيكل الإداري	٢٤	-	-	٢	٢,٧	٢٦
تحسين دقة أو موثوقية المعلومات المالية أو الإدارية	١٩١	-	-	٢٠	٢١,٨	٢١١
تحسين الأمن المادي أو السلامة المادية	٥	-	-	٤	١,٠	٩
الكشف عن حالات سوء الإدارة وتصحيحها	١٧	-	-	٢٤	٤,٢	٤١
الكشف عن حالات سوء السلوك أو الغش وتصحيحها	٦	-	-	٣٤	٤,١	٤٠
المجموع	٨٢٥	-	٣٧	١٠٦	١٠٠	٩٦٨
التوصيات المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق في تقارير التقييم		٣٧				

(أ) يشمل الفرع الذي يتناول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
(ب) التقارير المنشورة فقط، حسب القائمة الواردة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

والهرسك، تغطية بعثات السلام هذه بخدمات مراجعة الحسابات، مع مساعدة الإدارة أيضا في إرساء الضوابط الداخلية المناسبة في أثناء مرحلة بدء البعثة.

مجالات الرقابة ذات الأولوية

ألف - حفظ السلام

١ - تغطية عمليات حفظ السلام بخدمات مراجعة الحسابات

٢٥ - ظلت مراجعة حسابات عمليات حفظ السلام من المجالات ذات الأولوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد شهدت المنظمة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ طفرة في عمليات حفظ السلام. ونتيجة لهذا طرأ ارتفاع كبير على النفقات الخاصة ببعثات حفظ السلام، إذ ارتفعت من ٨٣٧,٨ مليون دولار في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، إلى ما يزيد على بليون دولار (مدرجة في الميزانية) في أثناء الفترة قيد الاستعراض. فقد ظهرت إلى حيز الوجود في أثناء هذه الفترة عدة بعثات كبيرة متعددة الجوانب، منها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، والبعثة التي خلفتها، وهي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ومؤخرا، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(أ) أنشطة مراجع الحسابات المقيم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٢٧ - أدى النشر السريع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى ظهور أوجه قصور ومخالفات في تعيين الموظفين المحليين. فالرتب التي تم تعيينهم فيها ومعدلات المرتبات التي حددت لهم في الساعة لم تكن متمشية مع المبادئ التوجيهية المعمول بها في مكتب إدارة الموارد البشرية. ولم يجر تطبيق جداول المرتبات تطبيقا سليما كما لم يتم إقرار ساعات عمل محددة. وقد اضطلعت البعثة بتصحيح أوجه القصور عند تحويل تعيينات الموظفين المحليين إلى المجموعة ٣٠٠ من النظام الإداري للموظفين. كما تم إقرار ساعات عمل رسمية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

أظهرت مراجعة كشوف المرتبات أن بعض المشاكل المتعلقة بالبرمجيات قد أدت إلى سداد مبالغ زائدة بلغ إجماليها ما يقارب ٣٢٤ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بدلات الإقامة المخصصة للبعثات.

٢٨ - وأبرزت مراجعة أجريت للإدارة المالية الحاجة إلى تعزيز الضوابط الداخلية عن التحقق من الوثائق والمصادقة عليها قبل تسديد المدفوعات والتعويضات. وكشفت مراجعة لجدول المرتبات أن المشاكل المتعلقة بالبرمجيات كانت قد أفضت إلى الإفراط في دفع مبالغ لبدل الإقامة لأفراد البعثة وبلغ مجموع الزيادة ما يقارب ٣٢٤ ٠٠٠ دولار. واستنادا إلى توصية المكتب، استعادت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هذه المبالغ.

٢٦ - وبالإضافة إلى توسيع نطاق التغطية المقدمة لإدارة عمليات السلام فيما يتعلق بمراجعة الحسابات، روجعت في الميدان، في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير حسابات ١١ بعثة. وقد واصل مراجعو الحسابات المقيمون التابعون للمكتب الموفودون إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة

٢٩ - ومنحت البعثة عقد بناء إلى أحد البائعين الذي أشار فيما بعد بأنه لم يكن بوسعه القيام بالعمل وفق العرض الذي قدمه. وبدل إنهاء العقد، تفاوضت البعثة مع هذا البائع وزادت من سعر العقد بحوالي ٢٠ في المائة دونما تقديم تبرير مناسب لذلك. وبما أن العقد الأصلي كانت قد أقرته اللجنة المحلية ولجنة المقر المعنيتان بالعقود، أوصى مراجعو الحسابات بتقديم هذا التعديل إلى تلك الهيئات نظرا لوجود تعديلات كبيرة على نطاق العمل. وأعربت البعثة عن رأي مفاده أن تلك الزيادة كانت ضمن السلطة المخولة للبعثة، وبأنه بررتها التغييرات التي أحررت على بيان العمل. لكن المكتب يرى أنه كان من اللازم إحالة تعديل العقد ذلك إلى اللجنتين المعنيتين بالعقود اللتين كانتا قد استعرضتا فيما قبل هذه الحالة. ويعمل المكتب حاليا مع إدارة عمليات حفظ السلام لحل هذه المسألة.

٣٢ - وكشف استعراض لأعمال مشاغل النقل في البعثة عن وجود نقاط ضعف خطيرة في الضوابط الإدارية على قوائم جرد المخازن وقطع الغيار. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الموجودات المقدرة بحوالي ١٩٨ ٠٠٠ دولار، التي كان من المتعين أن تستعرضها هيئات مسح الممتلكات، قد شطبت وأزيلت من هذا الجرد دونما استعراض مناسب لها. وقد اتخذت الإدارة خطوات تصحيحية مناسبة استجابة إلى نتائج مراجعة الحسابات.

٣٣ - وتبينت لمراجع الحسابات المقيم أيضا بعض نقاط الخلل في عملية الشراء. فقد كان أصحاب الطلبات قد طلبوا من المتعاقدين الشروع في عملهم دون الالتزام بإجراءات الشراء. ونظم مؤتمر هام دون تقديم عروض تنافسية أو طلب تقديم مقترحات. وقد منحت أعمال ترتيب هذا المؤتمر عن طريق الاستناد إلى استثناء من القواعد المالية لم يعد له وجود. وأشارت إدارة عمليات حفظ السلام إلى أن جميع رؤساء الأقسام قد حذروا من أن انتهاك قواعد المنظمة يمكن أن يفضي إلى مساءلة الموظفين المعنيين ماليا.

٣٠ - وكشفت مراجعة لإدارة الممتلكات أن موجودات بلغت قيمتها ما يزيد عن ٢٧٣ ٠٠٠ دولار، وكانت قد نقلت من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، لم يتم استلامها. وكانت ثمة أيضا تأخيرات في تحديد موضع الموجودات التي نقلت من بعثات أخرى والإبلاغ عنها. وأكدت إدارة عمليات حفظ السلام بأن جميع هذه الموجودات قد استلمتها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في ذلك الحين، وقد أبلغ عنها على النحو المناسب.

٣١ - أوضح مراجع الحسابات المقيم في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأن البعثة تستطيع الاستفادة على نحو أفضل من مراقبي الشرطة المدنية التابعين لفرقة عمل الشرطة الدولية. وكان من المتعين إسناد المهام الإدارية الاعتيادية إلى الموظفين المحليين بحيث يمكن الاستفادة أكثر من تعيين مراقبي

(ب) أعمال مراجع الحسابات المقيم في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٣١ - أوضح مراجع الحسابات المقيم في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأن البعثة تستطيع الاستفادة على نحو أفضل من مراقبي الشرطة المدنية التابعين لفرقة عمل الشرطة الدولية. وكان من المتعين إسناد المهام الإدارية الاعتيادية إلى الموظفين المحليين بحيث يمكن الاستفادة أكثر من تعيين مراقبي

وأخبرت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن مكتب إدارة الموارد البشرية يبحث المسائل المتعلقة باستخدام التعيينات المحددة المدة. كما أفادت الإدارة بأن العيوب الأخرى التي كشفت عنها عملية مراجعة الحسابات قد صحت.

٣٦ - وكانت نسبة تقارب ٤٠ في المائة من التكاليف الإدارية لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، ترتبط بتقديم الدعم للبعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، غير أن النفقات التي كان من المتعين على منظمة الدول الأمريكية تسديدها كثيرا ما كانت تسلم في وقت متأخر. وكانت الإدارة قد أشارت إلى أنها أرسلت فواتير لمنظمة الدول الأمريكية تغطي النفقات الواجبة التسديد. وتأخر بناء مراكز الشرطة الوطنية بصورة كبيرة بسبب عجز المتعاقد على الوفاء بشروط العقد. وقد اتخذت البعثة خطوات لتيسير إتمام هذه المراكز وتقر بأنها استخلصت عددا من الدروس من هذه التجربة.

٢٠٠٠ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

٣٧ - وجد مراجعو الحسابات بأن سجلات الحضور والمغادرة للمراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لم تخضع للمصادقة أو المراقبة على النحو السليم، وفي بعض الحالات، أقر منح وقت تعويضي دون وجود مبرر مناسب. ولم تعف البعثة من دفع ضريبة القيمة المضافة المحلية إلى الحكومة. وبموجب المادة ٨ من الاتفاقية المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والتي أصبحت تنطبق على البعثة من خلال تبادل الرسائل، يتعين على الحكومة قانونا إعادة مدفوعات ضريبة القيمة المضافة هذه. وفي هذه الصدد، أوصى مكتب الشؤون القانونية بأن تطلب البعثة إلى الحكومة إعادة مبالغ ضريبة القيمة المضافة التي كانت قد سددها. وبما أن هذه المشكلة كانت تتكرر في

(ج) مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

٣٤ - في تموز/يوليه ١٩٩٥، أصدر مراجع الحسابات المقيم المعين في البعثة توصيات تهدف إلى وضع الضوابط المناسبة على الأنشطة المالية والإدارية. وقد توقف تنفيذ هذه التوصيات بسبب اندلاع أعمال العنف وإجلاء معظم الموظفين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتبين من خلال عملية مراجعة لاحقة أجراها فريق من المقرر، وجود عيوب في الضوابط على مالية البعثة، ونقاط خلل في حفظ سجلات الحضور والإجازات، وفي إدارة مشاريع الصناديق الاستثمارية. وتعمل البعثة الآن على معالجة نقاط الضعف التي كشف عنها المكتب.

(د) عمليات مراجعة ميدانية لبعثات حفظ السلام

١٠٠٠ بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

٣٥ - كشفت مراجعة لحسابات بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي عن عدد من نقاط الضعف في الضوابط المالية. فقد كانت ترتيبات الدعم والاسترداد لبياناتها الموجودة على الحاسوب، تشوبها النواقص. وكانت ثمة حالات مددت فيها التعيينات المحددة المدة إلى ما بعد سنوات الخدمة الأربع المسموح بها. واستخدم موظفون يعملون بموجب عقود الخدمة الخاصة على أساس طويل الأجل وذلك زيادة للوظائف العادية في إطار ملاك الموظفين المسموح به. وقد أفضى سوء إدارة سجلات الحضور والإجازات إلى تضخم رصيد الإجازات، كما تعين إعادة ٦ أفراد من الشرطة المدنية الدولية إلى وطنهم بصورة مبكرة لأنه لم تكن لديهم المهارات اللازمة في اللغة الفرنسية.

تصريف موجودات البعثة. ومع أن هذا الأمر كان خارج سيطرة البعثة، فإن هذه المشكلة بينت أهمية وجود اتفاق صحيح لمركز القوات يهدف إلى حماية مصالح المنظمة. واتفقت الإدارة مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد، وأوضحت أن إدراج حكم خاص بتصريف الموجودات في اتفاق مركز القوات كان أحد الدروس الرئيسية التي استفادتها من عملية التصفية هذه.

٤٠ - ونظرا لانسحاب البعثة من هذه المنطقة بسبب استئناف أعمال القتال، كان من الضروري ترك بعض الموجودات في عهدة مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية والحكومة. ومع ذلك، لم تكن متابعة هذه المؤسسات لتحديد ما إذا كانت مهتمة بشراء هذه الموجودات متابعة مناسبة. كما وجد المكتب بأن حوالي ٢٩٠.٠٠٠ دولار مستحقة للبعثة من طرف مكتب البريد والصرف الذي يشغله الموظفون لم تسترد بعد. وأخبرت الإدارة المكتب بأن هذا المبلغ قد استرد فعلا فيما بعد.

(هـ) مراجعة الحسابات بإدارة عمليات حفظ السلام

٦ - مراجعات الحسابات المتعلقة بإجراءات المعدات المملوكة للوحدات والمبالغ المدفوعة للبلدان المساهمة بقوات

٤١ - تركزت مراجعة الحسابات المتعلقة بإجراءات المعدات المملوكة للوحدات والمبالغ المدفوعة للبلدان المساهمة بقوات على تنفيذ الإجراءات المنقحة لعمليات السداد للبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات المستخدمة في عمليات حفظ السلام. وأوجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتائج مراجعة الحسابات هذه في تقرير قدمه إلى الجمعية العامة (A/54/765 و Corr.1).

عمليات أخرى لحفظ السلام، أضيف حكم يعفي الأمم المتحدة من دفع ضريبة القيمة المضافة إلى اتفاقات مركز البعثة/القوات مع الحكومات المضيفة والتي أبرمت مؤخرا. وتمت التوصية بإجراء تحسينات إضافية في مجالات من بينها معالجة ملفات مسح الممتلكات، والاتفاقات التعاقدية مع موردي خدمات الرحلات الجوية المنظمة، وتخزين الممتلكات، وضمان أمن مكتب أمين الصندوق. هذا وقد نفذت البعثة جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣ - بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٨ - جرت تصفية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفق الجدول الزمني، لكن موظفيها لم يكونوا على علم بنظام التصريف الذي يندرج في نظام مراقبة الموجودات الميدانية، ونتيجة لذلك، لم تسجل التوصيات لشطب الممتلكات غير المستهلكة في سجلات الجرد. وقالت إدارة عمليات حفظ السلام إن أنشطة التدريب اللازمة قد أتيت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠. ولم تسجل مبررات عمليات الشراء القائمة على الاحتياجات العملية المباشرة. وأخبرت الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنها كانت قد بعثت برسائل إلى البعثات تذكروهم فيها بضرورة العمل من أجل الامتثال الكامل للقواعد التي تنظم الشراء في حال الضرورة. كما بينت مراجعة الحسابات هذه بأن المبالغ المدفوعة لأحد الموردين لم تراعى نسبة خصم قدرها ١٠ بالمائة كان قد عرضها هذا المورد. ونتيجة لذلك قامت البعثة بتصحيح هذا المبلغ المدفوع.

٤ - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

٣٩ - وجدت مراجعة للحسابات أجريت كمتابعة لتقييم التقدم المحرز في تصفية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بأن أحد الموانع الرئيسية التي حالت دون إتمام هذه التصفية تمثل في استمرار صعوبة الحصول على موافقة الحكومة على

٤٤ - يمثل مشروع المشتريات العالمية للمركبات محاولة ناجحة قامت بها المنظمة لتوحيد أسطول مركبات حفظ السلام وتقليل عدد الموردين وتحديد أفضل الموردين لكل نوع من المركبات المطلوبة. فعلى سبيل المثال، حققت أولى المشتريات في إطار هذا المشروع في عام ١٩٩٧ وفورات بلغت ٦,٢ مليون دولار بالقياس إلى تكاليف مركبات مماثلة تم شراؤها قبل إنشاء العقد. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ وجود أوجه قصور شتى في طريقة إجراء عملية الشراء. فقد كان تقدير الوقت اللازم لتخطيط المشروع وتنفيذه أقل مما هو مطلوب. وإضافة إلى ذلك، لم تكن المنهجية التي اتبعت في تقييم المقترحات شاملة بالقدر الكافي وأثارت عدة حالات حدثت في غضون تلك العملية مخاوف بشأن شفافية عملية الشراء. واستغرق تنفيذ المشروع ١٨ شهرا في نهاية المطاف، وامتدت مدته إلى الفترة المالية التالية. وقبل ورود مقترحات من البائعين، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام في شراء بعض المركبات فورا بغية الاستفادة من التمويل المتاح قبل أن تنقضي مدته الزمنية في نهاية الفترة المالية. وبسبب هذه المشتريات دفعت المنظمة نحو ١,٢ مليون دولار أكثر من المبلغ الذي كانت ستكلفه المركبات في إطار العقد الشامل للمركبات. ورغم أوجه القصور هذه، يرى المكتب أن المشروع يُعد خطوة ذات أهمية في إصلاح نظام الشراء.

٢ - مراجعة حسابات تصفية البعثات

٤٥ - نظرا لما يكتنف تصفية عمليات حفظ السلام من مخاطر، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتحليل مراجعة حسابات ثماني بعثات لحفظ السلام كانت في طور التصفية بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وأحيلت النتائج إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر A/54/394 و Corr.1).

٤٢ - واستنتجت مراجعة الحسابات أن الإجراءات المنقحة قد حققت، إلى حد كبير، الهدف الرامي إلى تبسيط عمليات السداد للبلدان المساهمة بقوات، مما أدى إلى تحقيق قسط أكبر من الاقتصاد والفعالية. بيد أنه تبين أن التفاوض مع البلدان المساهمة بقوات بشأن مذكرات التفاهم يستغرق وقتا طويلا غاية الطول، وأن ثمة حاجة إلى تحسين تنفيذ هذه الإجراءات. وتتطلب إجراءات الإبلاغ الحالية معالجة مطولة ينجم عنها تأخير المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات. وعند إجراء مراجعة الحسابات، كان هناك الكثير من المطالبات المتأخرة فاقت قيمتها ٤٦٠ مليون دولار.

قدمت مطالبة بمبلغ ٢,٦ مليون دولار لطلاء المعدات وإعادة طلائها. وبعد إجراء مزيد من المفاوضات، خفض مقدار المطالبة إلى ١,٠٧ مليون دولار.

٤٣ - ولم تتبع إجراءات سداد تكاليف النقل البري وإعداد المعدات المملوكة للوحدات للبلدان المساهمة بقوات النظام المالي ونظام المشتريات في المنظمة. وإضافة إلى ذلك، لم تكن مبررات بعض المبالغ المردودة كافية. ففي إحدى الحالات، قُدمت مطالبة بمبلغ ٢,٦ مليون دولار نظير طلاء المعدات وإعادة طلائها. وتبين من المراجعة التي أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام أن تقدير التكلفة على أسس أكثر واقعية يقل عن المبلغ المطالب به بنحو ٧٥٠.٠٠٠ دولار، وبعد إجراء مزيد من التفاوض خفض المبلغ المطلوب إلى ١.٠٧ مليون دولار. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ضمن أمور أخرى، بالاهتمام بوضع معدلات معيارية لسداد تكاليف النقل البري وإعداد المعدات. وتتفق الإدارة مع معظم توصيات المكتب وقد اتخذت خطوات ترمي إلى تنفيذها.

'٢' مراجعة حسابات مشروع المشتريات العالمية للمركبات

٤٦ - واتضح أن عدة عوامل، من بينها قصور التوجيهات، قد عرقلت تصفية بعثات حفظ السلام على نحو فعال. واتسمت المبادئ التوجيهية المؤقتة المتعلقة بالتصفية الصادرة في عام ١٩٩٦ والتي تعد المصدر الأساسي الذي تستمد منه التوجيهات المتعلقة بالبعثات التي يجري تصفيتها بقدر مفرط من التعميم وهي بحاجة إلى أن تستكمل. وأبلغت إدارة عمليات حفظ السلام المكتب بأن الدروس المستخلصة من تصفية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية خلال عام ١٩٩٨ قد ضُمنت في المبادئ التوجيهية المتبعة في تصفية البعثات في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٣ - التحقيقات في بعثات حفظ السلام

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم التحقيقات العمل في الحالات التي لم يبت فيها بعد في عمليات حفظ السلام والبالغ عددها ٥٢ حالة وبدأ العمل في ٤٨ حالة جديدة، مما يمثل ١٧ في المائة من الحالات الواردة وعددها ٢٨٧ حالة.

(أ) قضية التدليس المتعلق بالسفر في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٤٩ - على النحو المبين في آخر تقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/393، المرفق)، أظهرت الأدلة التي أوردتها قسم التحقيقات التابع للمكتب أن الرئيس السابق لوحدة حركة المرور والسفر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد تواطأ مع وكيل سفريات محلي وموظف في إحدى شركات الطيران على تقديم فواتير مزيفة تتعلق برسوم الوزن الزائد من الأمتعة. وقد تسببت هذه الأفعال الجنائية في تكبد المنظمة خسائر قاربت ٨٠٠.٠٠٠ دولار. وقدم رئيس الوحدة إلى المحاكمة في وقت لاحق وأدين في محكمة محلية بالولايات المتحدة بخمس تهم تتعلق بالتدليس عن طريق الاتصالات الدولية والتواطؤ لارتكاب التدليس عن طريق الاتصالات الدولية. وحكم عليه بالسجن لمدة ٤١ شهرا في إحدى السجون الاتحادية وأمر برد المبلغ إلى المنظمة. وحتى الوقت الراهن، دفع الرئيس، الذي يقضي الآن عقوبة السجن، مبلغ ١١٠.٠٠٠ دولار إلى الأمم المتحدة. ويواصل قسم التحقيقات تعاونه مع السلطات الكرواتية لكفالة مقاضاة الشركاء واستعادة المبالغ المتحصل عليها من خلال التدليس. وقد أحييت نتائج هذا التحقيق إلى الجمعية العامة (انظر A/54/683).

لم ينفذ نظام مراقبة الأصول الميدانية الذي أعدته إدارة عمليات حفظ السلام تنفيذا تاما وبسبب ذلك لا يوجد نظام موحد لتسجيل الأصول.

٤٧ - وأوضح الاستعراض أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام أن تحسن مبادراتها بشأن التصرف في المعدات المملوكة للأمم المتحدة. ولم ينفذ نظام مراقبة الأصول الميدانية الذي وضعته الإدارة تنفيذا تاما وبسبب ذلك لا يوجد نظام موحد لتسجيل الأصول. ويتعين على الإدارة أيضا أن تركز على تحسين الرقابة على المخزونات وأن تعيد تقييم سياسة تحويل الأصول إلى بعثات أخرى أو إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، في إيطاليا، وأن تضع إجراءات معيارية للتصرف في الأصول من خلال البيع التجاري بما في ذلك المزادات العلنية. وتتفق الإدارة مع أغلب توصيات المكتب، بيد أنها أشارت إلى أن إجراءات التشغيل المعيارية لن يتم إعدادها، إلا إذا توافرت الموارد الكافية.

٥٢ - وتبين من الأدلة التي تم الحصول عليها أثناء التحقيق أن رسائل الفاكس لم تصدر عن، أو باسم، الموظفين الذين استخدم من أسماؤهم في الطلبات المتقدمة. وأوضحت الوقائع في هذه الحالة أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق موظف من موظفي البعثة السابقين كان قد عين محلياً. وأوصى المكتب بتقديم المعلومات الواردة في تقرير التحقيق إلى سلطات إنفاذ القانون الوطنية لإجراء مزيد من التحقيق. ووافقت إدارة عمليات حفظ السلام على هذه التوصية وطلبت من المكتب اتخاذ إجراءات بشأنها. وأبلغت الإدارة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا أيضاً وطلبت عدم عرض عمل على الشخص المعين من قبل المنظمة. وقد وضعت إجراءات تأديبية في البعثة، والتمرت الإدارة بضمان اتخاذ إجراءات مماثلة في جميع البعثات.

(د) بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٥٣ - عمل قسم التحقيقات التابع للمكتب بنشاط في معالجة المسائل المختلفة في كوسوفو، سواء لدى بعثة حفظ السلام والإدارة المؤقتة. وصيغت تقاريره بقصد مساعدة مديري البعثة على معالجة المجالات المتعرضة لخطر التدليس أو الخسارة في المنظمة، بما في ذلك تحسين أمن النقدية، وتعزيز مساءلة الإدارة وشفافيتها في عملية إبرام العقود.

باء - الأنشطة الإنسانية والأنشطة ذات الصلة

١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(أ) مراجعة الحسابات

٥٤ - بموجب أحكام مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن طريق قسم مراجعة الحسابات التابع له، ومركزه في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف، بتقديم خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمفوضية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قام المكتب بمراجعة حسابات

(ب) استعراض سلامة الطيران في بعثات حفظ السلام

٥٠ - في أعقاب التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عدة تقارير تتعلق بالتحقيق في سنة ١٩٩٧ بشأن ممارسات مشتريات الطيران وممارسات الإدارة، وسقوط طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في كوسوفو في عام ١٩٩٩ قتل فيه عدد من موظفي الأمم المتحدة، إجراء استعراض مستقل لسلامة الطيران في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكلفت منظمة الطيران المدني الدولي بإجراء استعراض لأنشطة الطيران في المقر والميدان بين شهري كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقام قسم التحقيقات بدور مركز اتصال للرقابة بين فريق منظمة الطيران المدني الدولي والإدارات الفنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقدم القسم المساعدة لفريق منظمة الطيران المدني الدولي في المقر ورافقه في الزيارات التي قام بها لأربع بعثات لحفظ السلام. وقدم تقرير منظمة الطيران مؤخرًا إلى إدارة عمليات حفظ السلام لاتخاذ ما تراه من إجراءات بشأنه.

(ج) حالة تدليس عن طريق الاتصالات: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى قسم التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً عن حدوث تدليس يتعلق بأربعة رسائل فاكس تلقاها مصرف United Nations Federal Credit Union في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٩ تطلب منه أن يحول، عبر وسائل الاتصال، مبالغ من حسابات خاصة باثنين من الموظفين السابقين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى حسابات مصرفية فتحها أشخاص آخرون في مؤسسات مالية في هولندا وأنغولا.

إدارة المفوضية بغرض تطوير العمليات، بما فيها أنظمة الرصد والمحاسبة الداخلية.

١' استعراض الشركاء المنفذين

٥٧ - تم في ١٩٩٩، صرف ما يزيد عن ٣٨٠ مليون دولار من نفقات برنامج المفوضية عبر شركائها المنفذين. ولذلك استمر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إيلاء الأولوية لمراجعة الحسابات التي تركز على تقييم قدرة الشركاء المنفذين على إدارة أنشطة مشاريع المفوضية، وذلك بهدف ضمان مراقبة أموال المفوضية وتقديم التقارير عنها بصورة مناسبة. ووضع المكتب عددا من المقترحات لتوضيح وتعديل الأحكام الناظمة لاتفاقات المفوضية مع الشركاء المنفذين. وتعزز هذه المقترحات سياسات الشركاء المنفذين وإجراءاتهم ونظمهم المتبعة بشأن موجودات المفوضية. وقبلت المفوضية أغلب هذه التوصيات وقامت على هذا الأساس بتعديل دليل البرنامج والاتفاق النموذجي.

٥٨ - وتمثل الهدف الأساسي من عملية مراجعة الحسابات التي قام بها المكتب، في تحديد ما إذا كانت التقارير المالية التي قدمها الشركاء المنفذون صحيحة وكاملة وما إذا كانت تظهر المستوى المناسب لتنفيذ المشروع. وفي حين أمكن في عديد من الحالات الحصول على مستوى من الضمانات فيما يتعلق باستيفاء التقارير المالية وصحتها، فإن الأمر لم يكن دائما على هذا النحو. وكان هذا بمثابة مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالشركاء غير الحكوميين المحليين المستحدثين والذين لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من وضع الأنظمة الداخلية للمحاسبة والميزانية وغيرها مما يلزم لإدارة ومراقبة أموال المفوضية.

٥٩ - ويشكل غياب الوثائق ذات الصلة في ميدان الأنشطة البرنامجية للمنظمات الدولية غير الحكومية مشكلة مستمرة بالنسبة لمراجعي الحسابات. ففي أغلب الأحيان قُسمت

عمليات المفوضية في ٣٥ بلدا في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا والأمريكتين. وشملت مراجعة الحسابات هذه عمليات قارب إجمالي نفقاتها ٤٠٠ مليون دولار في ١٩٩٩، أو نسبة ٣٨ في المائة من مجموع نفقات المفوضية البالغة ١٠٤٥ مليون دولار. وركزت مراجعة الحسابات على إدارة البرنامج من قبل المفوضية وشركائها المنفذين فضلا عن الشؤون الإدارية والمالية للمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية. وزار مراجعو الحسابات مقرات ٧ شركاء منفيدين دوليين. وقام المكتب، في مقر المفوضية، بمراجعة حسابات اتفاق الخدمات المبرم بين المفوضية والمركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة، ومراجعة تقارير المفوضية المالية عن المساهمات المخصصة.

٥٥ - وأصدر قسم مراجعة الحسابات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من ١٥٠ ملاحظة على مراجعة الحسابات، تحيل نتائج المراجعة وتوصياتها إلى مديري المفوضية في الميدان والمقر. وتم إصدار تقارير لمراجعة الحسابات يبلغ مجموعها ٢٤ تقريرا لفائدة كبار مديري المفوضية. واحتوت هذه التقارير على ٢٤٠ توصية تتصل أساسا بالنواحي العملية للإدارة المالية والبرنامجية.

٥٦ - وتم إرسال ٣ مراجعين مقيمين إلى نيروبي وأيدجان بغرض تغطية عمليات المفوضية المنفذة في أفريقيا على أساس اللامركزية وبغرض إتاحة معلومات عن مراجعة الحسابات وتوفير المشورة الإدارية للمديرين الإقليميين. وكإجراء مؤقت، تم كذلك تعيين مراجعي حسابات مقيمين في العمليات الطارئة للمفوضية في كوسوفو وفي تيمور الشرقية. وسيُمكن وجود مراجعي الحسابات في العمليات الطارئة من تحديد عاجل للمشاكل و/أو المشاكل الممكنة ومن لفت أنظار الإدارة المحلية إليها حتى يتم اتخاذ ما يلزم من الأعمال التصحيحية على الفور. وقام مراجعو الحسابات المقيمون المعنيون بتيمور الشرقية وكوسوفو بإتاحة المشورة والمساعدة

أنه في كثير من الحالات لم تتم في الوقت المناسب استعادة المبالغ غير المتنازع عليها.

لا تزال مسألة التأخير الحاصل في إنهاء مشاريع السنة السابقة تثير القلق.

٦١ - واستجابة لنتائج مراجعة الحسابات، أوقفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاريع فرعية إضافية وقامت باستعادة مبالغ هامة من الأموال غير المنفقة.

'٢' حالات تفاوت سعر الصرف

٦٢ - ووفقا لسياسة المفوضية، ينبغي تقديم جميع ميزانيات المشاريع الفرعية بعملة التنفيذ، لكن المكاتب الميدانية للمفوضية قامت في كثير من الأحيان بوضع ميزانيات المشاريع الفرعية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة الآثار المالية المترتبة على تسجيل النفقات وتقديم التقارير عنها مراعاة تامة. وأبرزت عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشركاء المنفذين، في كثير من الحالات، حققوا مكاسب هامة من أسعار الصرف. ولم يبلغ عن هذه المكاسب كما ينبغي في حسابات مشاريع المفوضية كما لم يكشف عنها في التقارير المالية التي قدمت إلى المفوضية. وعضوا عن ذلك، قام الشركاء المنفذون بتزليل هذه المكاسب في حساباتهم الخاصة سواء في الميدان أو في المقر. وحيث أمكن تحديد مبالغ هذه المكاسب، أوصى المكتب باستعادتها. وتقدم شريك، في واحد من المشاريع الفرعية، بعرض يقضي بإرجاع مبلغ قدره ٥٧ ٠٠٠ دولار. وهناك حالات أخرى معلقة. وظهرت أحيانا صعوبات في صياغة مكاسب الصرف صياغة كمية، وذلك لأن نظم المحاسبة لبعض الشركاء لم تستطع حوسبة هذه المكاسب بصورة آلية. ويعتقد المكتب أنه ينبغي تلافي المكاسب الحاصلة من سعر الصرف أو التقليل منها إلى أدنى حد وذلك بوضع ميزانيات للمشاريع الفرعية بعملة النفقات المتوقعة. وينبغي للمفوضية، إذا لم

البيانات المحاسبية التي تدعم عمليات الإنفاق بين المكاتب الميدانية للمنظمات غير الحكومية ومقرات هذه المنظمات مما جعل التحقق لدى إجراء مراجعة الحسابات في الميدان مسألة صعبة. ولذلك، يقوم المكتب حاليا بإجراء مراجعة الحسابات في مقرات المنظمات الدولية غير الحكومية حتى يتسنى له التحقق من الوثائق غير المتاحة في الميدان، وحتى يُقَيِّم ما إذا كانت أنظمتها المالية والمتصلة بالمشتريات تستجيب لمتطلبات المفوضية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قام المكتب بمراجعة حسابات ٧ منظمات دولية غير حكومية مسؤولة عن تنفيذ مشاريع تابعة للمفوضية تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٢ مليون دولار. وفي حالة واحدة، لم يكن بالإمكان إثبات مبلغ ٧ ٠٠ ٠٠٠ دولار، أو ما يمثل ٤٤ في المائة من النفقات التي قدمت بشأنها منظمة غير حكومية تقريرا. وكنتيجة لذلك، قامت المفوضية بسحب هذه المنظمة من قائمة الشركاء التنفيذيين الموصى بالتعامل معهم.

٦٠ - ولا تزال مسألة التأخر الحاصل في إنهاء مشاريع السنة السابقة تثير القلق. فقد اكتشفت عملية مراجعة لحسابات سنة ١٩٩٥ أن ما يقرب من ٥٠ مشروع فرعي، في أحد البلدان، لا تزال مفتوحة ويرجع تاريخها إلى ١٩٩٠. وكشفت عملية متابعة مراجعة الحسابات في ١٩٩٩ عن عدم حصول تقدم يذكر وعن وجود أقساط معلقة لا تزال غير مدفوعة إجماليتها يقارب ١٢ مليون دولار لمشاريع نفذت بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧. ويتعلق ما يقرب من نصف هذا المبلغ غير المسدد بحالات تم تقديم تقارير مالية بشأنها إلى المفوضية لكن هذه التقارير لم تحقق ولم تسجل بعد وفق مقتضيات النظام المالي للمفوضية. وفي أحد البلدان الأخرى، لا يزال أكثر من ٤٠ مشروعا فرعيا متأخرا مفتوحا يبلغ إجمالي أقساطها غير المسددة ٣,٨ مليون دولار لفترة السنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. واكتشف المكتب كذلك

التي تعزز الاكتفاء الذاتي بواسطة الأنشطة المولدة للدخل. وبما أن مشاريع المفوضية يتم وضعها عادة لفترة سنة واحدة، في حين يتوقع أن تتواصل الصناديق الدائرة لعدد من السنوات، فإنه ينبغي للمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية أن توقع على اتفاق مع الشركاء المنفذين بشأن إدارة الصناديق الدائرة وذلك بغية وضع الضوابط وتحديد وضعها القانوني. وكشفت عمليات مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه الأمور لا يتحقق دائما وأن أحكام وشروط قروض الصناديق الدائرة ليست دائما متسقة. فعلى سبيل المثال تراوحت نسب الفائدة، في إحدى العمليات القطرية، بالنسبة لقروض شبيهة من ٦ في المائة إلى ٢٤ في المائة حسب الشريك المنفذ المعني بهذه العملية. وبسبب إخفاق بعض مشاريع الاكتفاء الذاتي، لم تعد الصناديق الدائرة مستخدمة بصورة نشطة، واستمرت قيمتها في التبدل بسبب تخفيض قيمة العملات المحلية. وتعمل المفوضية حاليا على مراجعة الإرشاد التشغيلي لصناديقها الدائرة، مما سيسمح بمعالجة نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

٥' إدارة الأصول

٦٥ - جرى إبراز إدارة الأصول مرارا وتكرارا كمجال يتصف بالمشاكل. ومثلما أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(١) فإن نظام "ميندر" (MINDER) لإدارة الأصول الذي شرع في العمل به في ١٩٩٥ لم يحقق الأهداف المتمثلة في كفاءة إجراء مراقبة ملائمة على أصول المفوضية. وفي تيسير إتاحة المعلومات الإدارية ذات الصلة على أساس قطري أو عالمي. وأكدت هذا التقييم عموما مراجعة للحسابات القطرية قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على عمليات يصل مجموع قيمة أصولها إلى ما يقرب من

يتيسر ذلك، أن تكفل الكشف عن مكاسب سعر الصرف (أو الخسائر) كشفا تاما، وأن تكفل شفافية سياسات الشركاء فيما يتصل بالإبلاغ عن عمليات استبدال العملة.

لقد حقق الشركاء المنفذون مكاسب كبيرة من أسعار الصرف لم يبلغ عنها في حسابات مشاريع المفوضية كما لم يكشف عنها في التقارير المالية التي قدمت إلى المفوضية.

٣' تصديق مراجعة الحسابات

٦٣ - أكد مجلس مراجعي الحسابات مرارا على ضرورة قيام الشركاء المنفذين بتزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشهادات مراجعة الحسابات التي تدعم صرف الأموال المدفوعة لهم. وزاد خلال السنوات الأخيرة الامتثال لهذا الشرط، ولا سيما من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية. وساعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية المفوضية على وضع سياسة جديدة بقصد مواصلة رفع نسبة الامتثال وبقصد تحسين جودة المعلومات المقدمة في شهادات مراجعة الحسابات وأهميتها. بالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب مبادئ توجيهية تتصل بإشراك مؤسسات لمراجعة الحسابات بقصد إجراء المراجعة الخارجية لحسابات مشاريع المفوضية التي ينفذها الشركاء المنفذون الوطنيون غير الحكوميين. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى مساعدة المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية على تحديد احتياجات مراجعة الحسابات وعلى إعداد رسائل الإشراك، مما يضمن أن تحتوي شهادات مراجعة الحسابات على المعلومات المطلوبة. وسيتم إدراج المبادئ التوجيهية في دليل المفوضية.

٤' الصناديق الدائرة

٦٤ - يلزم وضع إرشاد إضافي يتصل بسياسات استخدام الصناديق الدائرة (برامج القروض الصغرى). ذلك أنه يتم سنويا صرف حوالي ١٠ ملايين دولار على هذه المشاريع

منقحة، في العمل بمستويات الخدمة المتفق عليها مثل الأوقات اللازمة المتوسطة والقصوى للمطالبات المنهية. ووافقت المفوضية على إدراج هذه المسألة في المفاوضات القادمة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ب) التحقيقات

٦٨ - عالج قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير واقعتين متصلتين باثنين من كبار موظفي المفوضية تم التوصل فيهما إلى أدلة تشير إلى أنهما قد انتهكا نظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري. وأوصى المكتب باتخاذ إجراء مناسب ضدهما. وكانت الواقعتان قيد النظر لدى جهات التأديب الإدارية المختصة.

٢ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٦٩ - بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي تقدمت بها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والثلاثين بشأن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية (انظر E/AC.51/2000/5) أن تنفيذ التوصيات قد تسير بما تم في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ من إعادة تشكيل أجهزة الأمانة العامة المسؤولة عن تنسيق المساعدة الإنسانية، وقد اتبع في ذلك نفس النهج تجاه الإصلاح الموصى به في التقييم المتعمق. وأدت الجهود المستمرة التي بذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المنشأ عام ١٩٩٨ إلى تحقيق تقدم هام بشأن المسائل التي تناولتها هذه التوصيات. وتم تعزيز الدعم المقدم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - وهي الهيئة الاستشارية الرئيسية للوكالات الإنسانية. وتم تحسين آليات تخطيط ورصد المساعدة في حالات الطوارئ. كما تحقق تقدم في معالجة الثغرات الموجودة في الاستجابة لحالات الطوارئ وفي الترويج للشواغل الإنسانية.

٩٦ مليون دولار، وذلك برغم الجهود المكثفة التي بذلتها المكاتب الميدانية لتتبع الأصول ولوضع رموزها وتسجيلها. وأظهر نظام "ميندر"، في أحد البلدان، أن ما يقرب من ٤٠٠ عربة معطلة لا تزال صالحة للعمل، مما يعني أن المعلومات التي يولدها هذا النظام غير مفيدة في أغراض إدارة الأصول. وفي سنة ٢٠٠٠، استبدلت المفوضية نظام "ميندر" بنظام جديد يعرف باسم "نظام اقتفاء الأصول" (AssetTrack)، وقد قلص النظام المسر الجديد بصورة كبيرة من عدد البيانات المطلوبة وأنواعها، ويتوقع أن يولد معلومات مفيدة وموثوقة أكثر عن أصول المفوضية. وسيتابع المكتب عملية تنفيذه من خلال عمليات مراجعة الحسابات الميدانية القادمة وذلك بغية تحديد ما إذا كان هذا التوقع قد تحقق.

'٦' الاتصالات السلوكية واللاسلكية

٦٦ - أبرزت مراجعة الحسابات بشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية في مقر المفوضية أن القيود الداخلية على استخدام أجهزة الهاتف وغيرها من مرافق الاتصال تحتاج إلى تحسين ولا سيما فيما يتصل بالوصول إلى استخدام نظم الساتل. واستجابة لتوصيات مراجعة الحسابات، اتخذت المفوضية جملة من التدابير لتحسين أنظمة المراقبة.

'٧' السفر

٦٧ - أبرزت مراجعة الحسابات المتصلة بالسفر في مقر المفوضية أن سير العمل المتصل باستعراض وتجهيز المطالبات الخاصة بالسفر بطيء ومستهلك للوقت، وذلك فيما يتعلق بوحدي السفر لدى المفوضية وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتطلبت تسوية أكثر من ٦٠ في المائة من المطالبات المقدمة ما يزيد عن خمسة أشهر للانتهاء منها. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تستمر المفوضية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، بواسطة مذكرة تفاهم

تنفذ المشاريع في شمال العراق طبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفيما يلي موجز بعمليات المراجعة التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١- عقد توريد عناصر التفتيش في العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء

٧٣ - أظهرت المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعقد توريد عناصر التفتيش لرصد البضائع الداخلة إلى العراق أن المتعاقد قد نشر من جانب واحد طاقم عناصر التفتيش الـ ٣٢ بكامل عددهم رغم أن إدارة الشؤون السياسية كانت قد طلبت نشرهم على مراحل. ويرى المكتب أنه كان في الإمكان تجنب قدر كبير من النفقات يصل إلى حوالي ١,٩٧ مليون دولار لو كان نشر عناصر التفتيش قد رُصد بقدر أكبر من الدقة. غير أن مكتب برنامج العراق لاحظ أن بعض أعضاء اللجنة التي شكلها مجلس الأمن بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ قد أصرروا على نشر جميع العناصر بأكملهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قبل بدء عملية إقرار العقد. كما أوضح مكتب برنامج العراق أن الفترة الزمنية المنقضية بين نشر العناصر ووصول أول الإمدادات الإنسانية استخدمت في إعداد مبادئ توجيهية وإجراءات لمعالجة الإمدادات، ولا يمكن اعتبارها وقتاً ضائعاً.

٧٤ - وقدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المقاول طالب الأمم المتحدة بحوالي ١,٤ مليون دولار عن ١٨٠٠ يوم قضاها العناصر في السفر ولم يكونوا خلالها متواجدين بالفعل في مواقع العمل المحددة لهم. ورغم أن العقد لم ينص صراحة على دفع أية مبالغ مقابل الوقت الذي يستغرقه السفر، لكن مكتب برنامج العراق فسر العقد على أنه يشمل دفع مقابل مالي عن الوقت الذي يستغرقه السفر على نحو ما

٧٠ - ولكن لا يزال هناك عدد من القضايا المعلقة. فالاستجابة السريعة لحالات الطوارئ مازالت تصطدم بعراقيل من جراء عدم وجود قواعد وإجراءات إدارية ومالية خاصة للأمم المتحدة تلائم حالات الطوارئ. والحاجة تقضي بأن يوجه عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بصورة أكبر نحو اتخاذ القرارات. ولا تزال هناك حاجة إلى وجود إجراء فعال لتبادل الدروس المستفادة. وقدمت توصيات لمعالجة هذه المسائل.

ما زالت الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ تصطدم بعراقيل من جراء عدم وجود قواعد وإجراءات إدارية ومالية خاصة للأمم المتحدة تلائم حالات الطوارئ.

٣ - مكتب برنامج العراق

٧١ - أنشئ برنامج العراق في مقر الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ لتحسين تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وهو مسؤول أيضاً عن مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق الذي يرصد توزيع الإمدادات الإنسانية التي يشتريها العراق وينسق البرامج الإنسانية التي تنفذها تسع من وكالات وبرنامج الأمم المتحدة الأخرى في شمال العراق.

٧٢ - وبالنظر إلى ارتفاع قيمة عائدات النفط (بلغت حوالي ٣٠ بليون دولار منذ بدء البرنامج) وتعقد مسؤوليات المنظمة المناطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ذي الصلة، فقد طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية موارد إضافية في مطلع عام ٢٠٠٠ لتوسيع نطاق مراجعاته لتشمل أنشطة مكتب برنامج العراق في المقر وفي الميدان على السواء. ولتلبية هذا الطلب، أنشئ قسم جديد لمراجعة حسابات برنامج العراق في شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية بمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن بين المهام الرئيسية لهذا القسم ضمان تنسيق أنشطة مراجعة الحسابات مع أجهزة المراجعة الداخلية للحسابات في وكالات وبرنامج الأمم المتحدة التي

للمضوابط الداخلية. وقد حتم حلول فصل الشتاء التعجيل بشراء الحاجيات رغم أن المتطلبات كانت معروفة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وقد حدث نفس الشيء في السنة السابقة. وأظهرت الدراسة الاستقصائية السوقية للبائعين في شمال العراق أن المبالغ التي دفعتها البعثة تزيد في المتوسط بنسبة ٦١ في المائة عن بيانات الأسعار التي حصل عليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧٧ - واقترح مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق إنشاء مرافق للورشات في شمال العراق لإصلاح وصيانة السيارات التي تؤجرها وكالات وبرامج الأمم المتحدة للسلطات المحلية، وقدرت الميزانية المقترحة تكاليف إنشاء وإدارة هذه المرافق بما يتراوح بين ٤٠٠ ١٥٩ ١ دولار و ٣٠٠ ٧٢٥ ١ دولار، بخلاف مرتبات الموظفين المطلوب تعيينهم. وشكك مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الحاجة إلى هذا المشروع، حيث لاحظ أنه سوف يضع أعباء إدارية لا ضرورة لها على عاتق مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق ويمكن أن يتعارض مع مسؤولياته في التنسيق والرصد. ومن ثم، فقد قرر مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلغاء الاقتراح.

٣ - استعراض مسائل التنسيق والرصد في العراق

٧٨ - راجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية مدى ما ينهض به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق من تنسيق ورصد لمشاريع في شمال العراق التي تنفذها بتمويل من حساب العراق وكالات وبرامج الأمم المتحدة، وقد تجاوزت قيمتها حتى اليوم بليون دولار. وتبين من الاستعراض أن التنسيق في تخطيط البرامج بين الوكالات المنفذة والسلطات المحلية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية محدود. كما تبين عدم كفاية استعراض أنشطة تنفيذ المشاريع وتقييمها المستقل. كذلك كان التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في

كانت تفعل إدارة الشؤون السياسية عندما كانت تدير العقد. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتالي بأن يطلب مكتب برنامج العراق رأياً رسمياً من مكتب الشؤون القانونية عن هذا الجانب من جوانب العقد. غير أن مكتب الشؤون القانونية قال في تعقيب له على مسودة التقرير الحالي إنه، بينما يعتبر رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الشأن معقولاً، فإن تفسير إدارة الشؤون السياسية للعقد كان بعيداً عن الشطط. والأمر يقتضي في العقود المقبلة من هذا النوع مراعاة المزيد من التدقيق عند تحديد التزامات المورد فيما يتعلق بنشر الأفراد.

٢ - مراجعة حسابات أنشطة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق

٧٥ - راجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية فعالية الإجراءات المالية والإدارية وترتيبات التشغيل في مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق. وأظهرت مراجعة الحسابات أن مهمة الشراء لم تنفذ بأسلوب فعال، ومن ثم وقعت بعض المخالفات لقواعد الشراء وكثر التأخير في عمليات الشراء.

أظهرت الدراسة الاستقصائية السوقية للبائعين في شمال العراق أن المبالغ التي دفعتها البعثة تزيد في المتوسط بنسبة ٦١ في المائة عن بيانات الأسعار التي حصل عليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧٦ - قدم مكتب برنامج العراق إلى مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق مبلغ ٥٦٦ ٠٢٥ دولاراً لشراء حاجيات الشتاء خلال ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ للمشردين داخلياً في شمال العراق. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إجراءات الشراء المستخدمة في شراء هذه الحاجيات قد حادت عن الإجراءات المقررة، مما أدى إلى وقوع مخالفات خطيرة

الخاص بمراجعة الحسابات وطلب منها أن تنسق بدقة أنشطتها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي كان على اتصال وثيق بالوكالات بصدده المسألة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدم مدير شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية بالمكتب بياناً بشأن تعزيز تنسيق مراجعة الحسابات في برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك في الاجتماع السنوي لرؤساء هيئات المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة والمتعددة الأطراف. ولئن كان الأمر يقتضي بلا ريب المزيد من الجهود، فإن مكتب خدمات المراجعة الداخلية على ثقة من أن مراجعة حسابات الأنشطة في شمال العراق الممولة من حساب العراق سوف تؤدي إلى الانتفاع بموارد البرنامج على وجه أفضل وأشد فعالية.

٤ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

(أ) رواندا

٨٢- أعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً منفصلاً لإحالاته إلى الجمعية العامة (A/54/836) بشأن مراجعة الحسابات التي جرت في عام ١٩٩٨ للعمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رواندا، وذلك بسبب المشكلات العويصة التي اعترضت العملية والدروس التي يتعين الاستفادة منها. وحددت المراجعة جوانب قصور كثيرة في الضوابط الداخلية وأعطال خطيرة في الاتصال.

٨٣- واتخذت إدارة المفوضية منذ ذلك الحين خطوات لتنفيذ كل توصية من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتغيير الإجراءات الإدارية، وإصدار توجيهه إلى جميع المكاتب الميدانية، واستبدال رئيس قسم الشؤون الإدارية، وتكليف وطلب نقل وظيفة فنية من إدارة الشؤون التنظيمية لتدعيم القسم. وأفادت المفوضية بأنها تسعى إلى الحصول على مساعدة مالية من أجل إنشاء وحدة داخل قسم إدارة الشؤون التنظيمية

وضع سياسات إدارية موحدة غير كاف. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عمليات الأمم المتحدة في شمال العراق ستكون أكثر فعالية إذا اعتمدت سياسات إدارية مشتركة، لا سيما فيما يتعلق بشؤون التوظيف المحلي وأنشطة الشراء.

٧٩- وكان من بين الأهداف الهامة للاستعراض تحديد احتياجات مراجعة حسابات المشاريع في شمال العراق. ومن الملاحظ أن مذكرات التفاهم التي وقعتها معظم مؤسسات الأمم المتحدة المنفذة للمشاريع في شمال العراق بتمويل من حساب العراق تحتوي على شرط خاص بمراجعة الحسابات يُلزم بإبلاغ نتائج المراجعة إلى مكتب برنامج العراق على نحو دوري، ومع هذا فيلجى اليوم لم يجر تنسيق عمليات المراجعة الشاملة بصورة وافية ولا رفعت تقارير عنها إلى مكتب برنامج العراق على نحو ملائم.

تبين من الاستعراض أن التنسيق في تخطيط البرامج بين الوكالات المنفذة والسلطات المحلية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية محدود. كما تبين عدم كفاية استعراض أنشطة تنفيذ المشاريع وتقييمها المستقل.

٨٠- وقد قبل مكتب برنامج العراق بوجه عام توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية واتخذ خطوات لتحسين تنسيق ورصد أنشطة الوكالات المنفذة للمشاريع في شمال العراق بتمويل من مكتب برنامج العراق. ويعمل مكتب منسق الشؤون الإنسانية على إنشاء قسم للتخطيط لتحديد أهداف شاملة لعدة قطاعات وقسم لتنسيق البرامج لاستعراض مقترحات المشاريع ورصد تنفيذها.

٨١- وقد اضطلع بعدد من المبادرات الأخرى لتحسين التعاون في مجال مراجعة الحسابات. وخطب المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق وكالات الأمم المتحدة بشأن الشرط

٨٧ - ولم يكن لدى المفوضية نهج موحد للتخطيط الأمني ولا معايير لتحديد عدد موظفي الأمن ولم تصدر توجيهات بشأن استئجار موظفي الأمن أو رصد أدائهم. كما لم يكن لديها أيضا أية سياسات تحكم أساليب الاتصال أو توجيهات إرشاد الاستخدام الأمثل للمتاح من التكنولوجيات المتصلة بالمستويات المطلوبة من السرية.

لم يكن لدى المفوضية معايير لتحديد عدد موظفي الأمن ولم تصدر توجيهات بشأن استئجار موظفي الأمن أو رصد أدائهم.

٨٨ - وقد شاب القصور الترتيبات المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأنه لم تكن لديه ولا لدى المفوضية في كافة الحالات مبادئ توجيهية أو إجراءات واضحة. وكان من بين توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تحدد إدارة المفوضية المهام الإدارية التي ينبغي أن ينهض بها موظفوها في مقابل المهام المفوضة إلى مكتب خدمات المشاريع أو الوكالات المنفذة الأخرى، وأن تحدد إجراءات تنفيذ معيارية وأن يتم الاتفاق عليها، وأن تضع مبادئ توجيهية لتيسير المهام الإدارية للمكاتب الميدانية التي احتفظت بمسؤوليتها عنها.

٨٩ - وقد وافقت المفوضية على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأفادت بأنها أعدت تنقيحا كبيرا للمذكرة التفاهم مع مكتب خدمات المشاريع. ومذكرة التفاهم هذه هي قيد الاستعراض لدى المراقب المالي للأمم المتحدة ومكتب الشؤون القانونية وغيرهم من كبار المسؤولين. وأفادت المفوضية أيضا بأنها قد عززت دعمها الإداري للمكاتب الميدانية وأصدرت عددا من المبادئ التوجيهية الإدارية. وأنشأت المفوضية السامية أيضا وظيفة منسقة للشؤون الأمنية ووحدت سياسات استئجار موظفي الأمن

قادرة على أن تنهض بصورة سليمة بعمليات الرصد والرقابة والمساءلة فيما يتعلق بميزانيات المكتب وشؤونه المالية. ويأتي هذا السعي في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز وتدعيم قسم في الإدارة يعاني بشدة من نقص في عدد العاملين.

(ب) بوروندي

٨٤ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ١٩٩٩ مراجعة لحسابات العملية الميدانية لحقوق الإنسان في بوروندي تغطي الفترة الممتدة منذ بدء العملية في عام ١٩٩٤ حتى تموز/يوليه ١٩٩٨. واستنادا إلى التجارب المستفادة من العملية الميدانية في رواندا، شرعت المفوضية في تطبيق ضوابط في مختلف المجالات التشغيلية، غير أن أنظمة الرقابة الداخلية لم تنفذ على وجه سليم منذ البداية في مجالات من قبيل تحويل الأموال وحسابات السلف وتوثيق الإنفاق وإعداد التقارير المالية والمشتريات.

٨٥ - ووجه مكتب خدمات الرقابة الداخلية سلسلة من التوصيات لمعالجة هذه المشكلات. وقد نفذت المفوضية بالفعل معظم التوصيات الخاصة بتعزيز الضوابط الداخلية أو هي عاكفة على تنفيذها. وأصدرت توجيهها إداريا مفصلا لموظفيها الميدانيين. وعقب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنه لم يبدأ في المشاركة في إدارة عملية بوروندي إلا في تموز/يوليه ١٩٩٨، وبأن المقارنة بين خدمات الإدارة قبل مشاركته وبعدها تخلص إلى نتيجة مفادها حدوث تحسينات كبيرة في عمليات الإدارة.

(ج) خدمات الدعم الميدانية

٨٦ - أظهر الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لخدمات الدعم الميدانية في مقر المفوضية أن المفوضية بحاجة ملحة إلى تحسين جوانب الدعم الفني وخدمات الدعم الإداري التي يقدم جانبها منها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

تدابير لتلبية الحاجة إلى إعداد التقارير المالية وتوضيح المسائل الأخرى ذات الشأن.

٩٢ - ووجه مكتب خدمات الرقابة الداخلية سلسلة من التوصيات إلى إدارة المفوضية بهدف تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين إدارة مشاريعها ومكاتبها الميدانية. وكان من بينها التوصية بإعادة تنظيم قسم الإدارة في المفوضية لفصل المهام الحاسمة ولتوجيه الموارد إلى تحسين نظام تتبع الميزانية وللتفاوض حول إدراج بند ملزم برد الرسوم في مذكرات التفاهم المقبلة في حالة عدم أداء الخدمات الأساسية. وتعمل المفوضية على تنفيذ التوصيات، ولكنها أعربت عن رغبتها في التماس إرشادات إضافية بشأن التوصية الخاصة ببند واجب التنفيذ في حالة عدم الأداء، وقد طلبت رأي واستفتت مكتب الشؤون القانونية حول هذا الشأن.

٩٣ - وعقب مكتب خدمات المشاريع بأن المساهمات المقدمة من المانحين لتمويل أنشطة المفوضية التي ينهض بها خارج إطار الميزانية كانت تودع مباشرة في حسابه وفقا للقرار الذي اتخذته المفوضية السامية في بداية الترتيب التعاوني بين المفوضية وبين المكتب. وبناء على التعقيبات التي أسفرت عنها عملية المراجعة، تغير هذا الترتيب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بتعليمات من المفوضية السامية. وفي الوقت الراهن يودع المانحون هذه المساهمات أولا في حسابات الأمم المتحدة قبل أن تُحول إلى مكتب خدمات المشاريع بطلب من المفوضية. غير أن المكتب ذكر أن الترتيبات الجديدة أدت إلى تأخير كبير في تنفيذ المشاريع بسبب بطء الخطوات التي يجري من خلالها تسلم الأموال المطلوبة ولأنه يشترط إيداع المبالغ في حساباته قبل أن توجه إلى الدخول في التزامات رسمية تتعلق بتنفيذ أنشطة المشاريع.

ورصد أدائهم. وعقب مكتب خدمات المشاريع بأن المفوضية أنشأت معه فريقا عاملا مشتركا، ويجتمع الفريق بصفة دورية لاستعراض ومناقشة جميع البنود المتصلة بالتعاون بين الجانبين. والفريق العامل مكلف بوجه خاص بتوضيح دور كل جانب منهما وتدقيق الأعمال بين جميع الأطراف في مقر المفوضية وفي الميدان. وبناء على النتائج التي خلص إليها، وُضع إطار يحدد تفاصيل توزيع المسؤوليات بين الجانبين.

(د) إدارة مقر المفوضية

٩٠ - في آب/أغسطس ١٩٩٩، طلبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون التنظيمية لمعالجة جوانب الضعف التي تم تحديدها في الإدارة المركزية للمفوضية. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية من مراجعته، التي تمت بناء على ذلك، إلى أن الدعم الإداري لقدرة المفوضية لم يتطور على نحو كاف ليوافق التوسع في ولايتها وتعزيز صورتها العامة.

٩١ - وقد أنفق قرابة ٢١,٦ مليون دولار من خلال مكتب خدمات المشاريع على أنشطة حقوق الإنسان دون أن تُسجل رسميا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو مقر الأمم المتحدة على خلاف ما يقضي به النظام المالي للأمم المتحدة والتعليمات المحددة الصادرة عن المراقب المالي للأمم المتحدة. وأدت هذه الممارسة إلى حدوث ثغرات في الميزنة والتقارير المالية، واستخدام إيرادات دعم البرامج دون إذن، وتنفيذ مشاريع للدعم الإداري مثيرة للتساؤل في مقر المفوضية في جنيف. وقد أفادت المفوضية بأن المفوضية السامية قد بادرت فور المراجعة إلى إصدار تعليمات بضرورة وضع جميع المساهمات في حساب مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأن تتم منه التحويلات إلى مكتب خدمات المشاريع. وقد أدرجت في مذكرة التفاهم المنقحة المبرمة مع مكتب خدمات المشاريع المشار إليها في الفقرة ٨٩ أعلاه

بها المكتب مرهونة بتسلم الأموال مسبقا في حساباته، وقال المكتب أيضا إن جميع عقود الموظفين أبرمت بطلب من المفوضية وبناء على الاختصاصات التي حددتها. ولتسهيل إدارة أنشطة البرنامج المتزايدة، حول مكتب خدمات المشاريع سلطة إدارة عملية كولومبيا إلى رئيس عملياته في البلد.

جيم - إدارة الموارد البشرية

١ - متابعة مراجعة عملية التوظيف

٩٧ - خلال السنوات الثلاث التي أعقبت مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعملية التوظيف، نال الأمر قدرا كبيرا من الاهتمام داخل المنظمة. وبينما ركزت عملية المراجعة الأصلية في أساسها على الجوانب الإدارية في إجراءات التوظيف، قيمت عملية المتابعة للمراجعة مدى التقدم المحرز في تحسين الإدارة العامة لعملية التوظيف في المنظمة.

٩٨ - وقد حقق مكتب إدارة الموارد البشرية، من الناحية الإيجابية، تقدما صوب إصلاح وتحسين عناصر محددة في عملية التوظيف من خلال وضع خطط عمل ومؤشرات للإدارات لمساعدة الإدارة على تركيز جهودها التوظيفية، وتقليل الفترة التي يستغرقها التوظيف بنحو الثلث، وتحسين إدارة برنامج الامتحانات التنافسية الوطنية، واستكمال قائمة المرشحين، وإدخال نظام إلكتروني لتتبع عمليات التوظيف، وإدراج القيم والكفاءات الأساسية في إعلانات الوظائف الشاغرة والمقابلات التي تجرى مع المرشحين للتعين.

حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من الإجراءات المعينة التي من شأنها أن تسرع وتحسن من إدارة عملية التوظيف.

(هـ) الدعم المقدم إلى عملية حقوق الإنسان في كولومبيا

٩٤ - خلصت مراجعة حسابات إدارة عملية حقوق الإنسان في كولومبيا التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن العملية تدار على وجه سليم وأنها وضعت ضوابط داخلية أساسية على أموال المشروع وأصوله. واعترفت الجهات المعنية، بما فيها النظراء الحكوميون والمنظمات غير الحكومية وممثلو المانحين، بأن المفوضية قد أسست وجودا ذا شأن ومصداقية في كولومبيا.

خلصت مراجعة حسابات إدارة عملية حقوق الإنسان في كولومبيا إلى أن العملية تدار على وجه سليم وأنها وضعت ضوابط داخلية أساسية على أموال المشروع وأصوله.

٩٥ - وأكدت المراجعة النتائج التي خلصت لها المراجعات السابقة في مقر المفوضية في جنيف والتي أشارت إلى أن الخدمات المقدمة من مكتب خدمات المشاريع تتسم بالتفاوت وتتطلب مذكرة تفاهم منقحة وتحسين إدارة العقود. كما أن المفوضية بحاجة إلى تنسيق شروط العقود المقدمة إلى موظفيها في الميدان، خاصة في مكتب بوغوتا حيث توجد ستة أنواع مختلفة من العقود. كما أن المراجعة قدمت ملاحظات عن قياس أثر المشاريع وضمان استمراريتها.

٩٦ - ووافقت المفوضية بوجه عام على تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، غير أنها أعربت عن رغبتها في الحصول على المزيد من الإرشادات من مكتب الشؤون القانونية قبل أن ترد على التوصيات المتعلقة بترتيبات الدعم مع مكتب خدمات المشاريع. وعقب مكتب خدمات المشاريع بما يفيد بأن فكرة التفاوت في الخدمات المقدمة إلى مكتب بوغوتا وليدة مشكلة التمويل لأن الأنشطة التي يقوم

أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة إدارية لنظام الحضور والإجازات بالأمم المتحدة، مع التركيز على الإجازات المرضية التي تشكل أعقد أنواع استحقاق الإجازات. وخضعت إحدى عشرة منظمة تابعة للقطاع العام لدراسة استقصائية بهدف تحديد أفضل الممارسات والتطورات الجارية في إدارة الإجازات. وكشفت المراجعة عن أن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المقر حصلوا على ٨,٤ أيام في المتوسط من الإجازات المرضية خلال عام ١٩٩٨. واختلف هذا المتوسط باختلاف الإدارات، حيث تراوح فيما بين ٣,٦ أيام وحوالي ١٣ يوما في السنة. وبلغت قيمة مرتبات الموظفين المتصلة بالغياب لأسباب مرضية في مقر الأمم المتحدة ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨، ولا يشمل ذلك تكاليف العمل الإضافي والاستبدال اللازمة لأداء المهام الأساسية.

١٠٢ - وأكدت المراجعة أن نظام الإجازات المرضية بالأمم المتحدة يتسم بالجمود وارتفاع التكلفة وعدم الفاعلية. وقد دعم هذه الاستنتاجات ما يلي:

- (أ) احتاج النظام إلى جهود بذلتها سبعة مكاتب مختلفة، كما أنه انطوى على ١٤ نقطة قرار تقديرية؛
- (ب) تم تكبد تكاليف طائلة عند إدارة شؤون الموظفين المصابين بأمراض مزمنة أو الموظفين الذين يكثرت تعييبهم عن العمل؛
- (ج) لم يؤد تدخل الدائرة الطبية لاعتماد الإجازات المرضية إلى تعديل تلك الإجازات إلا بنسبة واحد في المائة من الحالات. وقد استهلكت هذه المهمة التي يطغى عليها الطابع الإداري نسبة مرتفعة من الموارد لتحقيق نتيجة صافية ضعيفة جدا.

٩٩ - وينصب تركيز مكتب إدارة الموارد البشرية إلى يومنا هذا على العملية نفسها التي شملت أنشطة مثل إدخال تغييرات على القواعد الإدارية، وإنشاء قواعد بيانات فردية. ويحتاج مكتب إدارة الموارد البشرية، من منظور وضع السياسات، إلى تحديد ماهية أهدافه المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والتعيين، وما ينبغي اتخاذه من إجراءات لبلوغ تلك الأهداف. بما يتفق وخطط الأعمال التي وضعتها الإدارات. ويجب تحليل كل مبادرة وعملية إصلاح وتغيير إجرائي من خلال إطار العمل الشامل هذا لتحديد كيفية دعم الهدف العام.

حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من الإجراءات المعنية التي من شأنها أن تسرع وتحسن من إدارة عملية التوظيف.

١٠٠ - وقد وقف مكتب خدمات الرقابة الداخلية على عدد من الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها للإسراع بإدارة عملية التعيين وتحسينها. غير أنه يجب أولا معالجة المسألة الأعم المتعلقة بوضع السياسات والمتمثلة في وضع أهداف واستراتيجيات عامة للتعيين. وشملت التوصيات الرئيسية الأخرى ما يلي: تحديد الأهداف وتوفير التوجيه لمديري البرامج فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي؛ وزيادة صقل المعايير المستخدمة في رصد أنشطة التعيين؛ وتحسين عمليات التعيين لكفالة فاعلية التشغيل وكفاءته. ووافق مكتب إدارة الموارد البشرية على تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يخطط لتقديم نتائج هذه المراجعة بالكامل إلى الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - مراجعة نظام الحضور والإجازات

١٠١ - إن إدارة الحضور والإجازات مجال يتزايد الاهتمام به في المنظمات التي تسعى إلى تحسين إنتاجية موظفيها. وقد

مزيد من الاستعراض، وأنشأ عددا من الأفرقة العاملة لدراسة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

دال - المشتريات

١ - ملاحظات عامة

١٠٦ - ما زالت أنشطة الشراء بالمنظمة (إدارة العقود وطلبات الشراء وعملية الشراء) تشكل واحدا من مجالات الأولوية بمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونظرا لحجم النفقات المتعلقة بالمشتريات التي بلغ مجموعها حوالي ٤٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩، ونظرا للمخاطر البالغة التي تنطوي عليها أنشطة الشراء، أنشئت مؤخرا وحدة منفصلة داخل شعبة المراجعة والاستشارة الإدارية التابعة للمكتب، وستعمل كمركز لتنسيق عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بالمشتريات.

١٠٧ - وقد تمت تغطية أنشطة الشراء بصورة منتظمة خلال العديد من عمليات المراجعة والاستعراض التي أجراها المكتب. وأصدر المكتب في هذا الشأن ٧٧ توصية تتعلق بالمشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسيواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذها.

نظرا لحجم النفقات المتعلقة بالمشتريات التي بلغ مجموعها حوالي ٤٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩، ونظرا للمخاطر البالغة التي تنطوي عليها أنشطة الشراء، أنشئت مؤخرا وحدة منفصلة داخل شعبة المراجعة والاستشارة الإدارية التابعة للمكتب، وستعمل كمركز لتنسيق عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بالمشتريات

١٠٨ - وجرى في المقر في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٠ عملية مراجعة ثانية لمتابعة إصلاح عملية الشراء. وتمثل الغرض الرئيسي من المراجعة في التحقق من تنفيذ التوصيات التي أصدرها فريق الخبراء

أكدت المراجعة أن نظام الإجازات المرضية بالأمم المتحدة يتسم بالجمود وارتفاع التكلفة وعدم الفاعلية.

١٠٣ - وتشمل المشاكل الأخرى التي تؤثر على النظام تأخر تقديم المستندات، وكثرة عدد الإجازات المرضية التي يتعين على الإدارة الطبية اعتمادها، وعدم وجود تبعات في حالات عدم الامتثال للقواعد. ثم إن بعض العمليات كاستعادة الاستحقاقات عن السنوات السابقة تتعذر إدارتها وتخضع لتفسيرات متباينة. كما أن تنفيذ العنصر المتعلق بإدارة الإجازات من نظام المعلومات الإدارية المتكامل لم يؤدي إلى تحقيق الفعالية أو ترشيد العمليات.

١٠٤ - وكشفت ممارسة القياس عن وجود عدد من البدائل للسياسات الحالية المتعلقة بالإجازات المرضية، ويشمل ذلك استخدام الإعاقة القصيرة الأجل للموظفين المصابين بأمراض خطيرة، فضلا عن تقديم حوافز للتشجيع على الحضور. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن ينشئ مكتب إدارة الموارد البشرية فريقا عاملا للبحث عن أفكار جديدة في مجال سياسات إدارة الإجازات وإعادة تصميم الجوانب المعقدة من الاستحقاقات مثل سياسة استعادة الإجازات المرضية. وأشارت المراجعة أيضا إلى الحاجة إلى استعراض القيمة التي يضيفها اعتماد الدائرة الطبية للإجازات المرضية، وإنفاذ المهلة البالغة ١٠ أيام لتقديم الوثائق المطلوبة لاعتماد الإجازات المرضية.

١٠٥ - ووافق مكتب إدارة الموارد البشرية على استعراض نظام إدارة الإجازات المرضية بما في ذلك دور الدائرة الطبية. كما وافق المكتب، من حيث المبدأ، على التوصيات المتعلقة بسياسات إدارة الإجازات، ولكنه أشار إلى أن الموظفين قد لا يقبلون بعض السياسات البديلة. ومع ذلك، فقد وافق مكتب إدارة الموارد البشرية على أن تلك المسائل تحتاج إلى

المسؤولون عن طلبات الشراء والتوثيق وإبرام العقود والاعتماد. ومن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن تساعد على تعزيز وسائل الرقابة الداخلية وكفاءة عملية الشراء. وفيما يتعلق بنظام الشراء المحوسب، أحاط المكتب علماً بأن المركز بدأ تدريجياً على استخدام البرنامج "Reality" المتصل بإصدار ٣ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبخصوص زيادة المشاركة في عقود الشراء الشاملة التي تعقدتها الأمم المتحدة، أفاد المركز بأنه يستخدم حالياً طلبات الشراء الشاملة التي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف لشراء اللوازم المكتبية، وبأنه كان يستخدم العقود الشاملة لشراء أجهزة الفاكس.

(ب) التحقيق بشأن المشتريات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١١٢ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاً في ما أُفيد عنه من ارتكاب أحد المتعهدين المتعاملين مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لعملية تغريب واضحة بأحد مقدمي العطاءات للحصول على عقد مع ذلك المكتب. وأكد الدليل الذي عثر عليه خلال التحقيق أن المتعهد قام بعملية التغريب بهدف الحصول على مبلغ من مقدم العطاء نظير إيهام المتعهد لمقدم العطاء بضمان فوزه بالعقد. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم الدليل الذي تم العثور عليه إلى سلطات إنفاذ القانون لتنظر فيه. وأوصى كذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالاستغناء عن خدمات هذا المتعهد. ووافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على التوصيتين. وسيكون قسم التحقيقات مستعداً لمساعدة السلطات خلال نظرها في هذا الموضوع.

الرفيعي المستوى، والتي ذُكرت في الاستعراض الأول لتنفيذ إصلاح عملية الشراء (A/52/813، المرفق)، تنفيذاً مرضياً. وسعت المراجعة أيضاً إلى التعرف على ما قد يكون قد نشأ من قضايا جديدة تتعلق بعملية الشراء. وستحال نتائج هذه المراجعة إلى الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - المسائل الأخرى المتعلقة بالمشتريات

١٠٩ - ترد في الفقرة ٤٤ أعلاه تفاصيل مراجعة حسابات مشروع المشتريات العالمية من المركبات. وترد أدناه معلومات على عمليتين أخريين تتعلقان بعملية الشراء.

(أ) مراجعة حسابات مركز التجارة الدولية

١١٠ - أكدت مراجعة حسابات ممارسات الشراء في مركز التجارة الدولية أن هناك حاجة إلى معالجة عدة مسائل، على الرغم من قيام المركز بوضع أدوات للرقابة الداخلية على عمليات الشراء. فعلى سبيل المثال، لم يستخدم المركز نظاماً حاسوبياً لعمليات الشراء قادراً على إخراج تقارير يعول عليها في الوقت المناسب أو جمع إحصاءات تستخدم كأداة إدارية. كما أن تأخر تقديم طلبات الشراء يعوق عملية التخطيط العادية للشراء، ولم تقم المبادئ التوجيهية التي وضعها المركز بشأن عملية الشراء بتحديد واضح لشروط استخدام المناقصات وطلبات العروض والعطاءات الدولية في مقابل العطاءات المحلية. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن بإمكان المركز أن يستفيد كذلك من استخدام طلبات الشراء الشاملة وزيادة المشاركة في عقود الشراء العالمية التي تعقدتها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مشاركته الحالية في العقود العالمية لخدمات وكالات السفر والاتصالات السلكية واللاسلكية ونقل السلع.

١١١ - واستجابة لتوصيات المكتب، قامت إدارة المركز، في جملة أمور، بإصدار مبادئ توجيهية جديدة لعملية الشراء وضّحت الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها الموظفون

ثالثا - التقارير عن مهام الرقابة

ألف - مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية

تواصل شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية التركيز على عمليات المراجعة الإدارية وتوفير الخبرات الاستشارية بوصف ذلك وسيلة لدعم أهداف الأمين العام المتعلقة بالإصلاح.

١ - التطورات العامة

١١٦ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، بدأت شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية ١٤٨ مهمة من مهام المراجعة، وأصدرت ٨٢ تقرير مراجعة حسابات للإدارة العليا، ووفرت ٥ تقارير للجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الشعبة ٤٥٣ ملاحظة متعلقة بمراجعة الحسابات إلى الجهات التي يقدم لها المكتب خدماته على المستويات التشغيلية. وعمليات المراجعة التي قام بها المكتب أسفرت عن تحسينات في إدارة وتنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكاتبها البعيدة عن المقر، والصناديق والبرامج التابعة لها، وأسهمت في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية عموما في المنظمة.

١١٧ - وخلال فترتي التقرير في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، كانت التوصيات الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات التي أصدرتها الشعبة حسب المجال الوظيفي، على النحو التالي:

١٩٩٩	٢٠٠٠	
٨٥	٢١١	إدارة البرامج/المشاريع
٢٣	٤١	إدارة النقدية
		شؤون الموظفين، وجداول المرتبات، والسفر
١٧٣	١٧١	الحاسبة المالية/تقديم التقارير المالية
١٤٠	١٤٧	المشتريات
٦٤	٧٨	إدارة الممتلكات
٨٨	٧٩	نظم تكنولوجيا المعلومات
٩٢	١١	الإدارة العامة والتنظيم
٧٩	٨٧	المجموع
٧٤٤	٨٢٥	

١١٨ - وكما هو موضح أعلاه، فإن عدد التوصيات الرئيسية المتعلقة بالمراجعة ارتفع على نحو طفيف، من ٧٤٤

١١٣ - شملت عمليات المراجعة التي قامت بها شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أنشطة الأمانة العامة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة ببعثات حفظ السلام، ومشاريع التعاون التقني، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي، ومكتب برنامج العراق، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ولجنة الأمم المتحدة للتعويض، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وثلاث لجان إقليمية. وقد ورد تلخيص لأنشطة مراجعة الحسابات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفقرات من ٥٤ إلى ٦٨ أعلاه.

١١٤ - واسترشد عمل الشعبة بخطينه للمراجعة السنوية ولمنتصف المدة، اللتين تطبقان صيغا لتقييم المخاطر على جميع كيانات الأمم المتحدة التي يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة حساباتها. وتساعد هاتان الخطتان أيضا في كفاءة مراجعة حسابات جميع أجزاء المنظمة في دورته للمراجعة لا تزيد مدتها عن أربع سنوات، وتأمين مراجعة أكثر تواترا للعمليات التي تنطوي على أخطار كبيرة.

١١٥ - وتواصل الشعبة التركيز على عمليات المراجعة الإدارية وتوفير الخبرات الاستشارية بوصف ذلك وسيلة لدعم أهداف الأمين العام المتعلقة بالإصلاح. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجمعية العامة تقريرا عن النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها بشأن مواضيع مثل إدارة مركزي المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإدارة التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام لعقود الخدمات وخصص الإعاشة، وتصفية عمليات حفظ السلام، والإجراءات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.

وأوصى المكتب بإدخال تحسينات في مجالات الهيكل التنظيمي، والرضاء الوظيفي والتغذية الراجعة، وفي الاتصالات وتبادل المعلومات. وحدد المكتب أيضا الفرص التي تمكن الإدارة من توفير دعم أفضل لنظم المعلومات المركزية عن طريق تبادل البيانات والاعتماد على الحاسوب في إنتاج الوثائق وحفظها واسترجاعها.

١٢١ - ووجدت الخدمة الاستشارية استجابة طيبة من الإدارة. وشكل وكيل الأمين العام فرقة عمل للنظر في توصيات المكتب واقترح استراتيجيات للتنفيذ. ويرى المكتب أن هذه الإجراءات ستمكن الإدارة من الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية بطريقة أكثر فعالية.

حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفرص التي تمكن إدارة الشؤون السياسية من توفير دعم أفضل لنظم المعلومات المركزية عن طريق تبادل البيانات والاعتماد على الحاسوب في إنتاج الوثائق وحفظها واسترجاعها.

(ب) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة

١٢٢ - أكدت مراجعة حسابات مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أن الترتيبات الحالية، التي تقوم بموجبها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بتوفير الدعم الإداري للمكتب، تمثل أفضل نهج فعال. ومع ذلك برزت ضرورة لإضفاء الطابع الرسمي على تلك الترتيبات وإمداد مكتب المنسق الخاص بالمزيد من المعلومات المتعلقة بإدارته وتمويله. ولم تكن هناك حاجة للوظيفتين الإداريتين الإضافيتين المقترحتين لقسم شؤون الموظفين في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وكان من الممكن أن تنقل إلى مجالات أخرى. كذلك ينبغي للاتفاق مع السلطات القائمة بالحكم أن يكون أكثر تفصيلا فيما يتعلق بجميع

في عام ١٩٩٩ إلى ٨٢٥ في عام ٢٠٠٠. والتوصيات في مجال إدارة البرامج والمشاريع زادت بنسبة ١٤٨ في المائة، من ٨٥ في عام ١٩٩٩ إلى ٢١١ في عام ٢٠٠٠، حيث يرجع ذلك إلى زيادة التركيز على عمليات مراجعة الحسابات البرنامجية. ومن الناحية الأخرى، فإن التوصيات التي أصدرت في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات قلت كثيرا في عام ٢٠٠٠. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التركيز الشديد على المسائل الحاسوبية لعام ٢٠٠٠ خلال فترة التقرير السابقة. والزيادة في عدد التوصيات في مجال إدارة النقدية نجمت بقدر كبير عن مراجعة الحسابات التي أجريت لنظام الخزانة في الأمم المتحدة.

١١٩ - وواصلت الشعبة برنامجها لتقدير الموظفين، حيث قدمت جوائز إضافية للموظفين تقديرا لأدائهم الممتاز ومساهماتهم في تحقيق أهداف مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وواصلت الشعبة أيضا توفير التدريب للموظفين على المراجعة في الموقع والذي يركز على تنمية المهارات التقنية، وعلى التدريب الفردي في مجالات مثل التطبيقات الحاسوبية والوسائط الإلكترونية. وشارك موظفو مراجعة الحسابات أيضا في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت تحت رعاية رابطات مهنية، وشاركوا في محافل مع مديريين وموظفين من وحدات أخرى في المكتب بشأن مواضيع ذات اهتمام مشترك.

٢ - استنتاجات وأنشطة رئيسية

(أ) إدارة الشؤون السياسية

١٢٠ - بناء على طلب وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، اضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمهمة استشارية لتقييم متطلبات الإدارة من الموارد. وانطوى النهج المتفق عليه على تقييم للعمليات الرئيسية المتعلقة بتدفق العمل فضلا عن التكنولوجيا والهيكل الأساسية الإدارية الداعمة.

الحاسوب من أجل تحويل الأموال إلكترونياً، ووظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتعلقة بجدول المرتبات، وفي وضع قائمة مستوفاة للحسابات المصرفية. وتجري الإدارة أيضاً تقييماً لاستخدام عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو وغير ذلك من التقنيات لتعزيز التنسيق والكفاءة، وتنوي إصدار تعليمات إدارية مناسبة توضح المسائل المتعلقة بتفويض السلطات.

(د) إدارة السفر

١٢٦ - ركزت عملية المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمليات السفر على تقييم الكيفية التي أثر بها نموذج نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتعلق بالسفر في مباشرة الأمانة العامة لإدارة عمليات السفر. ووجد المكتب أن استحداث النظام الحاسوبي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل أدى إلى تحسن بعض العمليات الإدارية المتعلقة بالسفر، بيد أن عمليات السفر عموماً لم يعاد تنظيمها للاستفادة فائدة كاملة من أوجه الكفاءة الكامنة التي يمكن أن يتيحها نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وهناك بعض العمليات اليدوية لم يكتمل تحويلها تماماً لتنفيذ بالحاسوب و/أو لم تستبدل بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، في حين أن عمليات أخرى لا تزال تتكرر في مختلف المكاتب. وأعرب عن رأي مفاده أن الفائدة الوظيفية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل يمكن تعزيزها بتبسيط عملية دفع المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن؛ وزيادة استخدام الحاسوب في إجراءات تسجيل فواتير السفر والتحقق منها، ولاسترداد سُلْف السفر؛ وإعادة توزيع المسؤوليات المتعلقة بالتحقق من طلبات السفر، وضبط التذاكر غير المستخدمة، وتسوية المبالغ المستردة من وكالة السفر التي تستخدمها المنظمة.

١٢٧ - ووافقت إدارة الشؤون الإدارية على أن القدرة الوظيفية الحالية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل لعمليات

الحصانات والتسهيلات اللازمة. وأفادت إدارة شؤون حفظ السلام بأن مكتب المنسق الخاص قد اتخذ إجراءات لتنفيذ التوصيات التي وردت في عملية المراجعة. كذلك أفاد مكتب المنسق الخاص بأنه، بناء على توصيات مراجعي الحسابات ودراسة استقصائية أجراها مستشار في شؤون الإدارة، قد شرع في إعداد اتفاق لإضفاء الصفة الرسمية على الدعم المقدم للمكتب من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين.

(ج) نظام الخزانة في الأمم المتحدة

١٢٣ - بوجه عام، وجدت عملية المراجعة أنه، في نظام الخزانة المتبع على نطاق الأمانة العامة، أحرز بعض التقدم في تحسين إدارة النقدية وفي توحيد إجراءات الخزانة. بيد أن ممارسات إدارة النقدية لم يجر رصدها وتنسيقها على نحو منظم. كذلك هناك حاجة لإدراج جميع الحسابات الميدانية في نظام الأمم المتحدة لتركيز النقدية ولحل المشاكل سريعاً عند تنفيذ عمليات الصرف المتعلقة بجدول المرتبات عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٢٤ - وأظهرت عملية المراجعة أيضاً ما يلي: فقدت وحدة الخزانة في المقر معلومات عن حسابات مصرفية بسبب أوجه الضعف في قاعدة البيانات للحسابات المصرفية؛ وكان التنسيق محدوداً فيما بين وحدات الخزانة في المقر وجنيف وفيينا ونيروبي؛ وهناك حاجة لوضع سياسات سداد موحدة للخدمات؛ وهناك حاجة لتحسين نظام تفويض المسؤولية المالية.

١٢٥ - واستجابة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشارت الإدارة إلى أن نظام تركيز النقدية المتعلق بالحسابات بالدولار الأمريكي قد اكتمل الآن. وأفادت الإدارة أيضاً بأن الخزانة تعمل مع فريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل فيما يتعلق بنظم تجهيز الشيكات، وبرامج

لتحسين الفوائد الوظيفية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، ومعالجة التراكمات في التجهيز، وتعزيز التدريب والرصد، وتبسيط العملية. ووافقت الإدارة على التوصيات التي قد يستغرق تنفيذ بعضها عدة سنوات.

رغم جهود الإدارة لمعالجة العمل المتراكم وغيره من المشاكل، يمثل تجهيز قوائم الصرف الداخلية في المقر مهمة شاقة تنطوي على حالات تأخير كبيرة في التسجيل وعلى المجازفة بعدم تقييد مبالغ كبيرة بدقة.

(ز) مشروع قاعدة البيانات المتكاملة في لجنة الأمم المتحدة للتعويض

١٣٠ - استجابة لتوصيات سابقة أصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، طلبت لجنة الأمم المتحدة للتعويض من المكتب استعراض خططها لتجميع المعلومات المتعلقة بالمطالبات والدفع في قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة. وبالنظر إلى كبر حجم المشروع وتعقيده، قامت اللجنة بتقسيمه إلى أربع مراحل هي تصميم قاعدة البيانات؛ وتحليل المعلومات الموجودة لإدخالها في قاعدة البيانات؛ وترحيل البيانات إلى قاعدة البيانات؛ وتنفيذ إجراءات استخدام قاعدة البيانات.

١٣١ - وافق المكتب على هذا النهج التدريجي ووجد أن المنهجيات والعمليات التي تستخدمها اللجنة لتنفيذ المرحلتين الأوليين من المشروع مرضية. وإدراكاً لأن تنفيذ قاعدة بيانات جديدة من شأنه أن يؤثر أيضاً على أنشطة مجلس مراجعي الحسابات، أطلع المكتب المجلس على نتائج استعراضه للمرحلتين الأولى والثانية من المشروع. ومن المتوقع أن يقوم المجلس بمراجعة المرحلة الثالثة من المشروع ويطلع عليها المكتب الذي يعتزم إجراء استعراض لمرحلة ما بعد تنفيذ المشروع.

إدارة السفر تحتاج إلى المزيد من التعزيز. وأشارت الإدارة أيضاً إلى أن هناك مبادرات اتخذت أو مقرر اتخاذها بغية تنفيذ العديد من تدابير التعزيز التي أوصى بها المكتب.

(هـ) احتواء مشكلة الحاسوب لعام ٢٠٠٠

١٢٨ - مواصلة لأنشطة بدأت في فترة التقرير السابق، عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوصفه عضواً بحكم منصبه في فريق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمشكلة عام ٢٠٠٠ في المقر، واستعرض حالة الأنشطة المتعلقة بمشكلة عام ٢٠٠٠ في ٢٣ مكتباً وبرنامجاً، بما في ذلك اللجان الإقليمية. وركزت هذه الجهود على زيادة وعي الجهات التي يقدم لها المكتب خدماته بالمشكلة وتبسيط الضوء على ضرورة قيام تلك الجهات بوضع خطط عمل ملائمة لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، طلب بعض تلك الجهات من المكتب توفير المشورة بشأن سبل معالجة المشكلة والإجراءات الكفيلة بالحد من أثرها على العمليات التي تضطلع بها أو إزالته. ويسعد المكتب أن الجهات التي يقدم لها خدماته تمكنت من مواجهة المشكلة بدون صعوبات كبيرة أو اضطرابات في خدماتها.

(و) تجهيز قوائم الصرف الداخلية عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل

١٢٩ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لتجهيز قوائم الصرف الداخلية عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقر بغية تقييم فعالية القدرات الوظيفية للنظام في تسجيل تلك المعاملات وتجهيزها وكفاية الضوابط الداخلية ذات الصلة. ووجدت عملية المراجعة أنه، رغم جهود الإدارة لمعالجة العمل المتراكم وغيره من المشاكل، يمثل تجهيز قوائم الصرف الداخلية في المقر مهمة شاقة تنطوي على حالات تأخير كبيرة في التسجيل وعلى المجازفة بعدم تقييد مبالغ كبيرة بدقة. وأصدر المكتب عدة توصيات

وأشارت الإدارة أيضا إلى أن حالات التأخير في المشتريات تتعلق بصفة رئيسية ببرنامج العراق وأنها نجمت عن كبر حجم ونطاق المشاريع.

(ي) أنشطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في مجال النشر

١٣٤ - وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن نسبة المشرفين إلى الموظفين التي تبلغ ١ إلى ٣ في قسمين من أقسام دائرة النشر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أعلى بكثير من نسب المشرفين إلى الموظفين في عمليات مقابلة في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف والتي تراوحت بين نسبي ١ إلى ٨ و ١ إلى ١٠. وعلى أساس البرنامج الذي وافق عليه مجلس المنشورات، منحت عقود خارجية لطباعة المنشورات رغم وجود طاقة فائضة للإنتاج المحلي. علاوة على ذلك، انخفض حجم العمل في قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية بحوالي ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٦، في حين أن عدد الموظفين ظل كما هو. ونتيجة لذلك، يظل موظفو القسم بدون عمل طوال ٦٩ يوم عمل في المتوسط، الأمر الذي أدى إلى خسارة بلغت ١٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٨.

انخفض حجم العمل في قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية بحوالي ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٦، في حين أن عدد الموظفين ظل كما هو.

١٣٥ - وأوصى المكتب دائرة النشر بأن تعيد تنظيم قسمين بها بغية إنشاء أساليب عمل تتسم بالانسجام وتحديد نسب المشرفين إلى الموظفين على نحو أسلم، وبأن تجري دراسات استقصائية للجهات المستفيدة من خدماتها للمساعدة في تحسين الخدمات. وأوصى المكتب أيضا بأن يكفل الفريق العامل المعني بالمنشورات في جنيف وضع إجراءات لتحديد عدد نسخ المنشورات التي ينبغي للإدارات المؤلفة أن تتلقاها

(ح) عمليات مركز الأمم المتحدة للهدايا

١٣٢ - أجريت عملية مراجعة حسابات بعد أن قررت الأمم المتحدة الاستعانة بمصادر خارجية في عمليات مركز الهدايا بإحالتها إلى بائع يعمل بالتجزئة. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البائع نفذ العمليات عموما وفقا لأحكام العقد، وأن عائدات المنظمة قد ازدادت بقدر كبير منذ بدء العقد حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. بيد أن عملية المراجعة كشفت عن أوجه ضعف في عملية الشراء المستخدمة لاختيار البائع. فالتطلبات المحددة في طلب العروض غير واضحة، ووجد أن تعديلات قد أدخلت على الشروط الأصلية للطلب بعد تلقي العروض من المشاركين في التقديم. كذلك لم ينص العقد على جزاءات للتأخر في دفع العائدات. وبعد إبداء توضيحات معينة، اتفقت الإدارة بوجه عام مع النتائج التي توصل إليها المكتب والتوصيات التي أصدرها فيما يتعلق بعملية الشراء المستخدمة لاختيار البائع. كذلك أمنت الإدارة على ضرورة تضمين العقود المستقبلية أحكاما للجزاءات المتعلقة بالتأخر في دفع العائدات.

(ط) أنشطة التعاون التقني

١٣٣ - خلال فترة التقرير قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة حسابات مشاريع التعاون التقني التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مدغشقر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، والصين. وبوجه عام تعلقنت النتائج الرئيسية بحالات التأخير في وصول الخبراء الدوليين والمشتريات إلى مواقع المشاريع وما نجم عن ذلك من تأخير في تنفيذ خطط العمل السنوية للمشاريع وتأجيل المواعيد المستهدفة للنواتج المتوقعة. كذلك تعين باستمرار تعديل وتكييف خطط العمل السنوية والميزانيات ذات الصلة. وأشارت الإدارة إلى أن هناك عدة أسباب لحالات التأخير في وصول الخبراء الدوليين إلى مواقع المشاريع.

المخدرات ومنع الجريمة مبادئ توجيهية بشأن تفويض السلطة الإدارية للمكاتب في الميدان وأن يكفل التزام المكاتب الميدانية بجدول الوظائف الثابتة بها.

١٣٨ - وقبل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة النتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبدأ تنفيذ معظم توصياته. وأرسل موظف كبير من القسم المالي إلى المكتب الإقليمي لتقييم ترتيباته المالية والإدارية والمساعدة في تحسينها.

٢' المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي

١٣٩ - في مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في بربادوس، وجد المكتب أن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، عند قيامه بإضفاء اللامركزية على العمليات، قد منح مزيداً من المرونة للمكاتب الميدانية في أوجه إنفاق معينة في الميزانية بيد أنه لا يزال يتعين عليه أن يضع حدوداً للإنفاق. ويحتاج المكتب الإقليمي في بربادوس إلى دعم المقرر في الحصول على معلومات مالية وتنفيذية كاملة وجيدة التوقيت من الميدان بغية اضطلاعهم على نحو مرضٍ بوظائفهم في مجال التنسيق والرقابة. كذلك ينبغي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة أن ينفذ خططاً لإنشاء نظام لإدارة المعلومات المالية يتسم بمزيد من الموثوقية وحسن التوقيت، وأن يكفل أن تكون السلطات المفوضة للمكتب الإقليمي متناسبة مع مسؤولياته عن برامج مراقبة المخدرات والمشاريع المتعلقة بها في المنطقة.

١٤٠ - وأطلق المكتب الإقليمي عدة مبادرات إدارية لتعزيز رصد المشاريع في أوائل عام ١٩٩٩، إلا أن عليه أن يحسن توثيق البرامج ونظم الإبلاغ فيها، بما في ذلك إنشاء مسارات لمراجعة الحسابات تتعلق بالاستعراض الدوري لنتائج البرامج مقارنة بأهداف خطط العمل. وينبغي للمكتب الإقليمي

بغية تجنب الإفراط في إنتاج الوثائق، والاستخدام الكامل لطاقة الطباعة المحلية لدائرة النشر قبل الاستعانة بمصادر خارجية في طباعة المنشورات، وتوثيق معايير الطباعة الخارجية وإبلاغها لإدارات المتلقي للخدمات. وأوصى المجلس أيضاً بأن تستخدم الدائرة وقسم المشتريات والنقل في جنيف قواعد المنظومة المتعلقة بالعقود، حسب الاقتضاء، عند تنفيذ مهام الطباعة بمنح عقود لشركات خارجية.

١٣٦ - وبدأ كل من دائرة النشر والفريق العامل المعني بالمنشورات وقسم المشتريات والنقل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تنفيذ توصيات المكتب. وقامت دائرة النشر، من جملة أمور، بضم وحدتين فرعيتين في قسم التوزيع، وأسفرت عملية إعادة التصنيف الجارية عن إزالة تسع وظائف مشرفين في قسم التوزيع وست وظائف نواب رئيس في قسم النسخ. ووفقاً لما أوردته الإدارة، نجم عن ذلك تحسن في نسبة المشرفين إلى الموظفين لتصبح ١ إلى ٧.

(ك) مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة

١' المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى

١٣٧ - بوجه عام، أدار المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة مشاريعه على النحو الملائم. غير أن إدارة المكتب الإقليمي نفسه وتنفيذ المكتب لتفويض السلطة في حاجة إلى تحسين. وقد أدى سوء فهم المكتب الإقليمي للسلطة المفوضة إليه إلى اتخاذه إجراءات إدارية معينة تثير التساؤل، مثل استخدامه للجنة المحلية الخاصة لمنح العقود وقيامه بإنشاء وظائف غير مأذون بها في جدول الوظائف الثابتة. ويفتقر المكتب إلى تخطيط النفقات، وهناك حاجة لتحسين إجراءات حفظ السجلات والإبلاغ في بعض المشاريع. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في جملة أمور، بأن يحسن المكتب الإقليمي حفظ السجلات وضوابط الميزانية فيه، وأن يضع مكتب مراقبة

أظهرت عملية مراجعة الحسابات لنواتج البرامج في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن وظائف التخطيط والرصد والتقييم لم تؤسس بوضوح كجزء لا يتجزأ من العمليات الإدارية.

(م) المسائل التنظيمية والمتعلقة بالمالك الوظيفي في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٤٣ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مدى التزام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالنظم والقواعد والسياسات المنطبقة عند قيامه بوضع هيكله التنظيمي الجديد في عام ١٩٩٩. وأوضح الاستعراض وجود حاجة إلى تنقيح نشرات الأمين العام الموجودة بغية توضيح إجراءات التصديق على الهياكل التنظيمية الجديدة والتغييرات التي تدخل عليها. كذلك ينبغي توضيح دور كل من لجنة المستوطنات البشرية والمدير التنفيذي في تنفيذ الهيكل التنظيمي للمركز وتعديله. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية المكتب بتوفير التوجيه بشأن إجراءات التصديق على الهياكل التنظيمية لهيئات الأمم المتحدة، حسب الضرورة.

١٤٤ - ووجدت عملية المراجعة أن المركز لم يستخدم دائما الموظفين من المجموعة ٢٠٠ وفقا للنظم والقواعد المنطبقة، وأنه يحتاج إلى تعريف أنواع ومستويات الموظفين اللازمين في إطار هيكله التنظيمي الجديد تعريفا أفضل. وفي هذه العملية، ينبغي للمركز أن يولي اهتماما خاصا لحل مسألة تحديد الوظائف التي يتعين شغلها بموظفين من المجموعة ١٠٠، مقارنة بالموظفين من المجموعة ٢٠٠. كذلك ينبغي للمركز وضع معايير لمطابقة وظائف الموظفين الموجودين وفقا لهذه الوظائف. وقبل المركز توصية المكتب ووافق على تنفيذها بوصفها جزءا من إعادة التنظيم التي يجريها.

أيضا أن يعالج مسائل مثل تحسين تخطيط السفر، والالتزام بقواعد المشتريات، وإجراء عمليات جرد منتظمة، والحفاظ على سجلات دقيقة للمعدات.

١٤١ - وبصفة عامة قبل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة النتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووافق على تنفيذ معظم توصياته. وأشار مكتب مراقبة المخدرات إلى أنه يفوض سلطات التصديق على المشاريع على أساس كل حالة على حدة، وأنه يفرج عن الأموال عن طريق المكتب الإقليمي بغية كفالة تشديد الرقابة المالية.

(ل) اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٤٢ - أظهرت عملية مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لنواتج البرامج في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن وظائف التخطيط والرصد والتقييم لم تؤسس بوضوح كجزء لا يتجزأ من العمليات الإدارية. وينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا أن تنشئ آلية لتوفير التغذية المرتجعة عن أوجه النجاح والإخفاق في البرامج. وينبغي مواصلة العمل على وضع مؤشرات الأداء وتوسيع نطاقه، كما ينبغي تحسين التخطيط على مستوى الشعب في أمانة اللجنة. ومسؤوليات مراكز التنسيق، التي توفر بيانات الرصد وتستوفيها، لم تحدد بوضوح أو تُعكس في نظام تقييم الأداء. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا آخر عملية تقييم ذاتي لها في عام ١٩٩١، ورغم أنها خططت لإجراء سبع عمليات تقييم ذاتي بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، لم تكتمل تلك العمليات بعد. وقد نفذت اللجنة بالفعل بعض توصيات المكتب والتزمت بتنفيذها جميعا.

الأمم المتحدة الإنمائي في عملية تتمثل إما في تحويل الموظفين من الفئة الثانية المقدمين بدون مقابل إلى موظفين من الفئة الأولى، أو في العمل على إنهاء خدماتهم.

(س) مكتب الأمم المتحدة في نيروبي: عمل وحدة جداول المرتبات

١٤٨ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة حسابات لوحدة جداول المرتبات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي شملت الدورة الكاملة لجداول المرتبات للأجور الأساسية وبدلات منتقاة، بما في ذلك تسوية مقر العمل، وبدل اللغة، وبدل المشقة والتنقل. وخلص المكتب إلى أن هناك أوجه ضعف خطيرة في ترتيبات حساب الأجور والبدلات وتجهيزها وتسجيلها. كذلك هناك حاجة لتحسين الترابط بين وحدة جداول المرتبات وخدمات إدارة الموارد البشرية في نيروبي. وأصدر المكتب سلسلة من التوصيات من أجل تصويب الأخطاء في جداول المرتبات التي كشفت عنها عملية المراجعة، حيث تضمنت تلك الأخطاء حالات دفع زائد عن الحاجة بلغت أكثر من ٤٢ ٠٠٠ دولار وعددا قليلا من حالات الدفع الناقص التعويضي، ومن أجل تصحيح أوجه القصور الكامنة في نظام جداول المرتبات.

خلص المكتب إلى أن هناك أوجه ضعف خطيرة في ترتيبات حساب الأجور والبدلات وتجهيزها وتسجيلها في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

١٤٩ - كذلك أجرى المكتب عملية مراجعة للنظم المستخدمة لدفع أجر العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. ووجد مكتب خدمات الرقابة

(ن) استخدام الموظفين المقدمين بدون مقابل لدى شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٤٥ - لاحظت عملية المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تسعة موظفين مقدمين بدون مقابل من الفئة الثانية^(٢) يعملون في الشعبة، فيما يمثل مخالفة لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأعرب وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإدارية عن القلق إزاء استمرار وجود الموظفين المقدمين بدون مقابل من الفئة الثانية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وطلب مساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحديد سبب استمرار خدمة هؤلاء الموظفين.

١٤٦ - ووجد المكتب أن هناك سببين يؤديان لذلك ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعالجهما. ويتمثل السبب الأول في الحاجة إلى توضيح طبيعة ومدى السلطة التي ينبغي أن تفوض للمكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو إلى تحديد تلك الطبيعة والمدى على نحو رسمي. ويتمثل السبب الثاني في عدم امتثال الشعبة للتعليمات المحددة التي أصدرتها إدارة البرنامج بأن تقوم، بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بوقف عقود جميع الموظفين المقدمين بدون مقابل من الفئة الثانية المعينين قبل ذلك التاريخ. وفي واقع الأمر عينت الشعبة شخصا واحدا على الأقل في إطار ذلك الترتيب بعد الموعد النهائي، ولم تتخذ سوى إجراءات تصحيحية محدودة للامتثال لقرار الجمعية العامة آنف الذكر والتعليمات ذات الصلة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤٧ - وقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توصيات المكتب ووافق على إعداد توجيه بشأن تفويض السلطات إلى مكاتبه الميدانية. كذلك، حسب ما جاء في التوصيات، شرع برنامج

توصيات المكتب وبدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية المسائل التي أثّرت أثناء مراجعة الحسابات.

٣ - حال العمليات الجارية لمراجعة الحسابات التي طلبت الجمعية العامة إجرائها

١٥٢ - طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٤١/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن الخبرات المكتسبة من استخدام مراجعي الحسابات المقيمين في بعثات حفظ السلام وآثار تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة. وتعهد المكتب بإعداد هذا التقرير لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

باء - التحقيق

١ - التطورات العامة

(أ) عبء القضايا

١٥٣ - ما برح قسم التحقيقات يساعد الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة فيما يتعلق باستخدام موارد المنظمة وموظفيها استخداماً سليماً، على نحو ما تنص عليه الفقرات من ١٦ إلى ١٨ من نشرة الأمين العام ST/SGB/273. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى القسم ٢٨٧ قضية مقارنة بـ ٢٤٧ قضية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما يمثل زيادة قدرها ١٦ في المائة. إلا أن عدد موظفي القسم البالغ ١٥ موظفاً من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة بقي على حاله في الفترات الأربع المشمولة بالتقارير السابقة كلها، إذ أن هناك ١٢ موظفاً يعملون في المقر و ٣ موظفين يعملون في نيروبي.

١٥٤ - وفي الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تلقى القسم ما مجموعه ١٢٤٩ قضية، على النحو الوارد في الرسم البياني ١ أدناه.

الداخلية أن النظم ضعيفة، وأن هناك حاجة لوضع سياسات ومبادئ توجيهية بشأن تحديد الوقت الإضافي الذي يستحق الموظف عليه أجر، وكيفية حساب دفع الأجر عن الوقت الإضافي، ومن الذي يقوم بالحساب. وهناك أيضاً حاجة لإدخال تحسينات فيما يتعلق بالتحقق من الوقت الإضافي وتصديقه، ورصد استخدامه. وشرع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في تنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

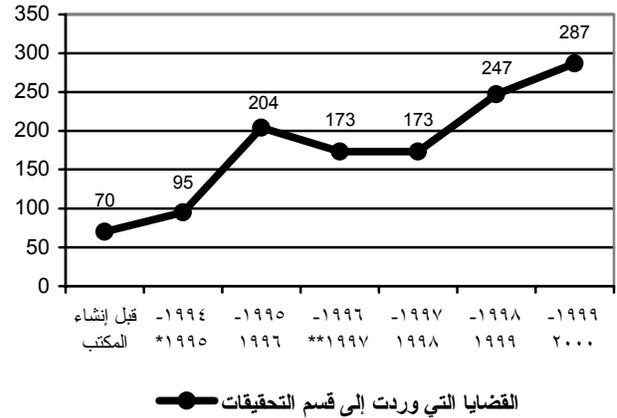
(ع) إدارة مراكز التنمية دون الإقليمية

١٥٠ - خلصت عملية مراجعة للحسابات أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه يلزم على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحسين إدارتها لمراكز التنمية دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ضاعفت اللجنة جهودها من أجل تحسين إدارة المراكز المذكورة. وأنشأت وحدة للتنسيق خاصة بالمراكز وتعمل على تحسين العمليات التي تتصل بالموظفين والمشتريات وإدارة الممتلكات. كما تتخذ اللجنة إجراءات ترمي إلى تعزيز المساءلة وذلك عبر كفالة تحديد مسؤوليات كل من هذه المراكز والسلطات المفوضة بها تحديداً واضحاً.

١٥١ - كما راجع المكتب الأعمال التي يضطلع بها أحد المراكز الخمسة. وتبين من هذه المراجعة أنه يجري تنفيذ الأنشطة المتصلة بمجالات المالية وشؤون الموظفين والمشتريات وفقاً لنظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري. غير أنه من اللازم تحسين نوعية المعلومات المالية التي يتم تبادلها مع مقر اللجنة وتوقيتها. كما يلزم تطوير الجوانب الإجرائية المتعلقة بالترتيبات المصرفية، والمبالغ الصغيرة النقدية، وعملية حساب التبرعات وضبط استخدام التليفون والفاكس لأغراض خاصة. كما انتهى المكتب إلى أنه ينبغي تعديل اتفاق البلد المضيف توضيح مسائل معينة مثل الاحتياجات من أماكن المكاتب والضرائب التي تدفع للحكومة. وقد قبلت اللجنة

الرسم البياني ١

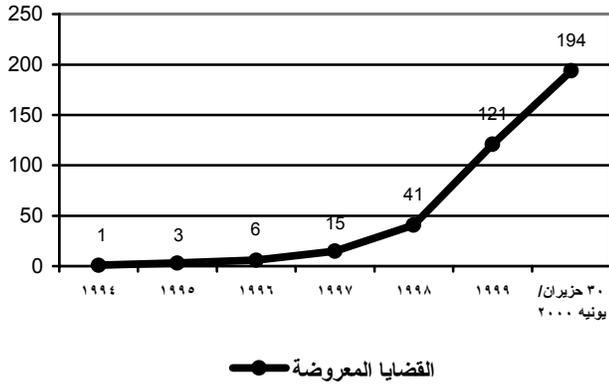
القضايا التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء كل فترة من الفترات المشمولة بالتقارير



القضايا التي وردت إلى قسم التحقيقات

الرسم البياني ٢

القضايا المتراكمة غير المنجزة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في نهاية كل من الفترات المشمولة بالتقارير



القضايا المعروضة

(ب) القضايا التي عُرضت على سلطات إنفاذ القانون الوطنية

١٥٦ - حقق قسم التحقيقات في ٣٨ قضية عُرضت لـتتخذ بشأنها إجراءات إدارية أو تأديبية؛ وأوصي بتحويل ٢٢ قضية منها للمقاضاة الجنائية من جانب سلطات إنفاذ القانون الوطنية. ويجوز أن يستغرق الانتهاء من هذه القضايا أعواما، إذ أن هذه الإجراءات تستهلك وقتا طويلا وتتطلب من المكتب تخصيص موارد كبيرة للمساعدة على البت فيها.

(ج) التوزيع الجغرافي للقضايا المعروضة

١٥٧ - من أصل الـ ١٩٤ قضية التي عرضت حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدم ٢٥ في المائة منها في مقر الأمم المتحدة، و ٢٧ في المائة في أفريقيا، و ٢٨ في المائة في أوروبا، و ٨ في المائة في الشرق الأوسط وآسيا، و ٤ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية (أي خارج مقر الأمم المتحدة).

١٥٨ - وما زالت هذه النسب المئوية ثابتة منذ إنشاء قسم التحقيقات. وبما أن ٧٥ في المائة من القضايا المعروضة هي في مواقع بعيدة عن المقر، فإن الأمر يقتضي الكثير من السفر.

* تشير الفترة إلى القضايا التي وردت في الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهو تاريخ إنشاء المكتب، إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

** يعزى انخفاض عدد القضايا بين فترة تقرير ١٩٩٥-١٩٩٦ وفترة تقرير ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى القرار الذي اتخذ بعدم معالجة القسم لقضايا التظلم الشخصي، نظرا لوجود الإطار الذي يعالج هذه المسائل داخل المنظمة.

١٥٥ - والزيادة في القضايا المتراكمة غير المنجزة (انظر الرسم البياني ٢ أدناه)، سيما أثناء الفترات الثلاث المشمولة بالتقارير السابقة، تعود إلى زيادة عدد القضايا التي وردت، بل إلى ما هو أهم من ذلك، ألا وهو التعقد الذي تتسم به القضايا التي استلمها القسم إضافة إلى الافتقار إلى الموظفين الإضافيين اللازمين لمعالجة زيادة عدد هذه القضايا.

انخفض عدد التقارير الغفل بما نسبته ٣٥ في المائة عن تقارير الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٦٢ - وعلى الأفراد الذين يختارون رفع الشكاوى إلى القسم بدون ذكر أسماءهم أن يشعروا بالاطمئنان إزاء السياسة المفوض القسم باتباعها في مجال السرية. وترد تفاصيل هذه المسألة في الفقرة ١٨ (ب) من ST/SGB/273 التي تنص على أن هوية الموظفين الذين يزودون المكتب بالمعلومات لا يُكشف عنها إلا في ظروف محدودة للغاية تنص عليها الولاية، وأن الكشف غير المأذون به يشكل سوء تصرف يستتبع احتمال فرض تدابير تأديبية. ويبدو أن الموظفين يشعرون عامة بهذا الاطمئنان، لأن عدد التقارير الغفل قد انخفض بما نسبته ٣٥ في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد يكون هذا الانخفاض نتيجة العادة التي درج عليها القسم في تشجيع الأفراد الذين يرفعون شكاوى غفل على الكشف عن هويتهم.

٢ - القضايا والأنشطة الرئيسية

(أ) تغيير وجهة بعض الأموال في برنامج

الأمم المتحدة للبيئة

١٦٣ - طلب أمين الخزانة في الأمم المتحدة إلى قسم التحقيقات التحقيق في تغيير وجهة التبرعات التي قدمها بعض الدول الأعضاء إلى الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مصرف تسييس منهاتن بانك. وأكد التحقيق أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد زود الدول الأعضاء برقم الحساب المصرفي الصحيح، لكن ثمة مبلغا يربو مجموعه على ٧٠٠ ٠٠٠ دولار تبرعت به تسع دول أعضاء على ١٣ دفعة، ومخصصا لإيداعه في حساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج البيئة في المصرف قد أودع خطأ في حساب عميل آخر. والسيدة التي وردت إليها الأموال عن طريق الخطأ رفضت الإدعان لطلب المصرف بأن توضع

ويتطلب العديد من هذه القضايا موارد إضافية من أجل السفر.

(د) عمل قسم التحقيقات

١٥٩ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، رُفعت الحقائق التي توصل إليها قسم التحقيقات وتوصياته في ٣٥ تقريرا ورسالة إلى مدراء البرامج، مقارنة بـ ٣٣ تقريرا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٦٠ - وإضافة إلى ذلك، التمسّت الصناديق والبرامج وغيرها من المكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة خيرة القسم في جمع الأدلة وإجراءات التحقيق. كما أسدى القسم المشورة بشأن مسائل السياسة العامة، مثل تنقيح التعليمات الإدارية المتعلقة بالتدابير التأديبية، وأمن الوثائق في الأمم المتحدة، وسلامة الطيران في بعثات حفظ السلام (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه) والمبادئ التوجيهية للمنظمة المتعلقة بالدخول في شراكات مع قطاع الأعمال التجارية (انظر الفقرة ١٦٨ أدناه).

(هـ) الغفلية والسرية

١٦١ - عملا بولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يتمتع جميع موظفي الأمم المتحدة على سائر المستويات وغيرهم بإمكانية الاتصال المباشر بقسم التحقيقات لرفع شكاويهم ونقل شواغلهم. ولا تميز الإجراءات التي يتبعها المكتب (انظر ST/SGB/273) بين الشكاوى التي ترد بدون اسم والشكاوى التي يعرف فيها الأشخاص عن أنفسهم. ويستعرض القسم كلا من التقارير، سواء كان غفلا أو خلافا، من أجل تحديد مدى مصداقيته قبل الشروع في إجراء تحقيق شامل. ويفضل القسم أن يكشف مصدر التقرير عن هويته للقسم لأن هذا الأمر ييسر عملية المتابعة التي، في حالات عديدة، توفر معلومات أخرى ذات صلة بالتحقيق.

(ج) ادعاءات استهدفت أحد كبار الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا

١٦٦ - إن القضايا التي يحقق فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا تؤدي جميعها إلى تتيب الادعاءات ورفع التوصيات إلى المنظمة كيما تفرض تدابير تأديبية. ففي عام ١٩٩٨، تلقى الأمين العام والمكتب رسائل غفل تضمنت عددا من الادعاءات الخطيرة التي استهدفت أحد كبار الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. فأجرى المكتب تحقيقا في هذه المسائل، ولم تثبت الأدلة التي ورد ذكرها في التحقيق الادعاءات بسوء الإدارة. وتبين أن الادعاءات لا تقوم على وقائع وجبهة وسرت المخاوف بأن تكون هذه الرسائل قد كُتبت بسوء نية، أي أن كاتبها أو كاتبها كانوا على علم بأن هذه الادعاءات لا أسس واقعية لها.

(د) إساءة استعمال فوائد الاستحقاقات

١٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر قسم التفتيش في عدة مسائل تتعلق بإساءة استعمال الاستحقاقات من جانب الموظفين، كالمطالبات المتعلقة بالتأمين الطبي والإجازات المرضية والمنح الأمنية ومنح التعليم وإعانات الإيجار. وتعرض هذه المسائل على القسم من قبل موظفين في مكاتب عبر المنظمة برمتها. وقد اكتشف القسم أنه منذ إصداره تقريرا موحها إلى مدراء البرامج عن ممارسات الاحتيال المتعلق بالاستحقاقات، أصبح هؤلاء أكثر وعيا بالقضايا التي ينطوي عليها ذلك وبإمكانية إساءة الاستعمال. ونتيجة لذلك، أصبح المدراء يجيلون إلى القسم مسائل إضافية فيما يتعلق باحتمال الاحتيال المتعلق بالاستحقاقات.

الأموال في الحساب الصحيح وادعت أن هذه الأموال لها. فجمد المصرف حسابها واتخذ الإجراءات القانونية الرامية إلى استعادة هذه الأموال، وعلى إثر المباحثات التي أجراها المصرف مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الشؤون القانونية وأمين الخزانة في الأمم المتحدة، قيد لحساب برنامج البيئة كامل المبلغ الذي غيرت وجهته. ونتيجة لتصرفها ذلك، تواجه السيدة التي تلقت المبلغ إجراءات جنائية في الولايات المتحدة. وساعد قسم التحقيقات سلطات إنفاذ القانون الوطنية في التحقيق الذي أجرته في هذا الشأن وثابر على ذلك لدى التحضير للإجراءات الجنائية.

أكد التحقيق أن ثمة مبلغا يربو مجموعه على ٧٠٠ ٠٠٠ دولار تبرعت به تسع دول أعضاء على ١٣ دفعة ومخصصا لإيداعه في حساب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مصرف تشيس منهاتن بانك، قد أودع خطأ في حساب عميل آخر.

١٦٤ - ولم يجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي دليل على مخالفة من جانب موظفي الأمم المتحدة؛ غير أنه أشار إلى ثغرات تشوب عمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمصرف المذكور. وقدم قسم التحقيقات عدة توصيات بغرض تحسين عملية دفع التبرعات والتواصل بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والدول الأعضاء، فضلا عن المكتب والمصرف. ووافقت جميع الأطراف على توصيات القسم.

(ب) المشتريات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١٦٥ - يرد في الفقرة ١١٢ أعلاه وصف للتحقيق في تقرير ورد عن تقديم مغريات متصلة بعقد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

١٧٠ - وقد أقام المكتب حوارا مفيدا ومفتوحا مع الجهات المانحة والدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية، وأصبح يظهر وعيا أكبر بالولايات المحددة لغيره من الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية، فيما عمل على اتخاذ تدابير لخفض ازدواج المسؤوليات والتضارب بشأن ميادين العمل، مما واجهته الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية في الماضي. واكتشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قد تحسن بدرجة كبيرة.

قاد تفتيش مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى نتيجة مفادها أن مواءمة إدارة الشؤون الإنسانية سابقا وإعادة تنظيمها قد ساهمتا في تعزيز قدرة المكتب على الاستجابة للأزمات الإنسانية الناشئة.

١٧١ - وفي السنة التي أعقبت اكتمال التفتيش، اتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبادرات محددة امتثالا للتوصيات الناجمة عنه. وعلى سبيل المثال، تم التكاليف بإجراء دراسة ترمي إلى اقتراح استراتيجية وخطة توجيهية لدور الدعوة في مستقبل المكتب. كما شرع المكتب في اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرة اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في ميدان المشاركة وصنع القرار.

(ب) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٧٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أجريت متابعة للاستعراض الذي أجري في نيسان/أبريل ١٩٩٧ للممارسات البرنامجية والإدارية في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (انظر A/51/884، المرفق) وذلك بهدف التأكد مما إذا كان تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أدى إلى تحسن الإدارة المالية والإدارية للمركز. وقد انتهى التفتيش الذي أجري في نطاق

اكتشف قسم التفتيش أنه منذ إصداره تقريرا موجهها إلى مدراء البرامج عن ممارسات الاحتيال المتعلق بالاستحقاقات، أصبح هؤلاء أكثر وعيا بالقضايا التي ينطوي عليها ذلك وبإمكانية إساءة الاستعمال.

(هـ) الشراكات القائمة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤسسات التجارية

١٦٨ - بناء على التحقيق في شأن الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي أجري في فترة التقرير السابقة، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم المنظمة بتقييم المخاطر والفرص التي ينطوي عليها التعامل مع المؤسسات التجارية على نطاق المنظومة. كما اقترح المكتب وضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة. وقد أنشئ تحت قيادة نائب الأمين العام فريق عامل يضم ممثلين عن المكاتب عبر منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك قسم التحقيقات التابع للمكتب، وذلك بهدف معالجة هذه الاهتمامات المشتركة. وقد نجح الفريق العامل في إعداد مبادئ توجيهية تتعلق بترتيبات التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية.

جيم - التفتيش

١ - الأنشطة الرئيسية

(أ) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

١٦٩ - قاد تفتيش مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى نتيجة مفادها أن مواءمة إدارة الشؤون الإنسانية سابقا وإعادة تنظيمها قد ساهمتا في تعزيز قدرة المكتب على الاستجابة للأزمات الإنسانية الناشئة.

تلك التوصيات، ويتضمن التقرير الثاني وصفا للإجراءات التي اتخذتها إدارة البرنامج.

٢ - الزيارة التفتيشية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٧٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام وكيل الأمين العام السابق لخدمات الرقابة الداخلية بزيارة تفتيشية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي تقريره إلى الأمين العام، أشار إلى أن عملية التجديد والإصلاح قدمت دلائل قوية على أن فريق الإدارة الجديد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عاقد العزم على كفاءة تنفيذ ولايات اللجنة، عن طريق اعتماد هيكل برنامجي أكثر تركيزاً يقوم على الميادين المواضيعية الأساسية. وتشمل هذه الميادين تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها، وكفاءة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز إدارة التنمية، وتسخير المعلومات لأغراض التنمية، وتشجيع التكامل الإقليمي. وقد رحب ممثلو الدول الأعضاء بزيادة التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والتركيز على تقديم المساعدة للتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت اللجنة قد شرعت في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ الوصايا العشر التي قدمها المكتب؛ بما في ذلك المتعلقة منها بالعلاقات مع البلدان المانحة، عن طريق الاتصال الفعال والتقيد بأجال تقديم الوثائق البرلمانية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وإنشاء نظام لتقييم جدوى المنتجات والخدمات المقدمة.

وقد رحب ممثلو الدول الأعضاء بزيادة التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والتركيز على تقديم المساعدة للتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية.

المتابعة (انظر A/54/764) إلى أن تنشيط المركز، الذي شرع في تنفيذه المدير التنفيذي الجديد في تموز/يوليه ١٩٩٨، أسفر عن وضع رؤية جديدة تجسدت في اعتماد برنامج عمل مركز من الناحية الاستراتيجية وتبسيط الهيكل التنظيمي للمركز وهو ما حظي بموافقة الدول الأعضاء. وقد أدت العلاقات العملية بين الأنشطة التنفيذية والمعارية للمركز إلى إضفاء مرونة سليمة على أساليب عمله. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتج أن الدعم الإداري الضروري لاستمرار تلك الجهود ظل ضعيفاً. وقدم المكتب إحدى عشرة توصية ترمي إلى إدخال ما يلزم من تحسينات على إدارة شؤون الموظفين والشؤون المالية. وقبل المركز تلك التوصيات كافة وسيقوم بتنفيذها على نحو مشترك مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

(ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٧٣ - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كذلك، أجرى المكتب متابعة لاستعراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ١٩٩٦ (انظر A/51/810، المرفق). وفي تقريره الثاني (انظر A/54/817)، أكد المكتب أن الإدارة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ركزت جهودها على تناول التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التي أنشأها الأمين العام في ١٩٩٨، فضلاً عن المسائل التي أثارها المكتب سابقاً.

١٧٤ - وقدم المكتب إحدى عشرة توصية فيما يتعلق بتعزيز الشفافية في العلاقات مع الجهات المانحة والدول الأعضاء، وتفويض المدير التنفيذي للسلطة في الشؤون الإدارية للمدراء المسؤولين عن تنفيذ البرنامج مباشرة، وتعزيز العلاقات بين الموظفين والإدارة، وهيكل آليات التغذية الراجعة لتقييم الفائدة من البرامج المنفذة. وقبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دال - رصد أداء البرامج

الأنشطة قد حققت النتائج المنتظرة. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى مزيد من التنقيح لتقارير أداء البرامج في المستقبل وذلك طبقاً للنظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(٣).

١٧٨ - أما التقرير الثاني الذي يتصل مباشرة بالتقرير المذكور أعلاه فهو تقرير الأمين العام عن "السبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المقررة وضمن نوعيتها وتقييمها على نحو أفضل من جانب الدول الأعضاء وإبلاغ تلك الدول بها" (A/55/85). وقد أعد وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لتوسيع المناقشة فيما يتعلق بتحسين شكل تقرير أداء البرامج لفترة السنتين وفائدته المتواصلة. ويأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار التنقيحات المدخلة على النظام الأساسي لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم الذي أقرته الجمعية العامة والنظام الإداري المتعلق به.

قدمت التحليلات النوعية لأبواب الميزانية في تقرير أداء البرامج نظرة إجمالية عن الفوائد التي أسفرت عنها مختلف الأنشطة الفنية والتنفيذية والخدماتية التي تقوم بها المنظمة.

١٧٩ - لتعزيز فائدة تقرير الأداء لمساعدة هيئات الاستعراض في بحثها للميزانيات البرنامجية في المستقبل، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يتضمن تقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ مؤشرات الإنجاز للمهام المتوقعة بالإضافة إلى البيانات الكمية بالنسبة لإنجاز نواتج البرامج. وأحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علماً بتقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه وأكدت مجدداً النظامين الأساسيين والإداري^(٤).

١٧٦ - أعد المكتب تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (A/55/73). وقد تضمن هذا التقرير ثلاثة ملامح جديدة ميزت رصد الأداء والإبلاغ عنه في فترة السنتين:

(أ) استخدام نظام إلكتروني، هو النظام المتكامل لرصد المعلومات وتوثيقها الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ النواتج المرجحة والإبلاغ عن النتائج؛

(ب) حصول زيادة كبيرة في عدد الأنشطة المرجحة، مما أدى إلى زيادة عدد الأنشطة المحددة الخاضعة للرصد والإبلاغ؛

(ج) إجراء تقييم نوعي للأنشطة البرنامجية، حيث يتم تقييم الفوائد المتحققة في ضوء الأهداف المحددة في الخطة المتوسطة الأجل.

١٧٧ - وقدمت التحليلات النوعية لأبواب الميزانية نظرة إجمالية عن الفوائد التي أسفرت عنها مختلف الأنشطة الفنية والتنفيذية والخدماتية التي تقوم بها المنظمة، كما تقدم موجزا عن أثر إصلاح الأمانة العامة وإعادة هيكلتها. ورغم ما تحققت من نتائج إيجابية، من الواضح أن إدارة الأداء ورصده يحتاجان إلى مزيد من التحسين. وقد أوصى المكتب بدراسة توقيت ومحتوى تقرير الأداء بوصفه أداة لتخطيط البرامج وللميزنة في المستقبل، وذلك بهدف تعزيز فائدة الدول الأعضاء منه. وقد لاحظت لجنة البرامج والتنسيق مع التقدير، في دورتها الأربعين، معدل التنفيذ الإجمالي المرتفع الذي حققته الأمانة العامة وأخذها بالتقييمات النوعية. ومع ذلك، انتهى المكتب إلى أن بعض التقييمات قد جاءت تتسم بطابع عام مفرط ولا تساعد كثيراً في تحديد ما إذا كانت

هاء - تقييم البرنامج

(أ) التقييم المتعمق لاتجاهات وقضايا وسياسات التنمية العالمية والنهج العالمية للقضايا والسياسات الاجتماعية وقضايا وسياسات الاقتصاد الصغير والبرامج الفرعية المقابلة في اللجان الإقليمية

١٨٠ - قُدمت النتائج الرئيسية للتقييم المتعمق لاتجاهات وقضايا وسياسات التنمية العالمية والنهج العالمية لقضايا السياسات الاجتماعية وقضايا وسياسات الاقتصاد الصغير والبرامج الفرعية المقابلة في اللجان الإقليمية (E/AC.51/2000/2) في فرعين أحدهما عن البرامج العالمية والآخر عن البرامج الإقليمية. وتناول فرع آخر بتوسع قضايا عامة لتنفيذ البرنامج بإبراز الممارسات الجيدة في عدد من الوحدات. وقُدمت توصيات لتعزيز مساهمة الاستقصاءات الاقتصادية والاجتماعية في العمليات الحكومية الدولية، ولتحسين التفاعل بين الاختصاصات التحليلية والأنشطة التشغيلية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولتطوير التعاون بين مختلف الوحدات التي تتعامل مع هذه القضايا بالأمانة العامة، وللترويج لإبراز نتائج العمل التحليلي. واتخذت لجنة البرنامج والتنسيق تدابير بشأن توصيات التقييم المتعمق^(٥).

(ب) التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة

١٨١ - استعرض تقرير التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة (E/AC.51/2000/3) الإنجازات وأوجه القصور في الأنشطة التالية: (أ) خدمة الهيئات الحكومية الدولية واللجنة المعنية باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة؛ (ب) رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين^(٦) وإدراج المسائل الجنسانية ووضع المرأة في الأمانة العامة؛ (ج) التنسيق؛ (د) التوعية؛ (هـ) الخدمات الاستشارية المتعلقة بنوع الجنس. وهدفت

التوصيات التي قدمت إلى تعزيز فعالية آلية تقديم التقارير المتعلقة باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والجهود المبذولة لتطوير عملها، وإلى تحسين التنسيق في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وبين شعبة النهوض بالمرأة وبرامج وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز جهود وصول المعلومات المتعلقة بقضايا المرأة عن طريق التسويق الفعال وتوزيع مطبوعات شعبة النهوض بالمرأة وتطوير موقع "WomenWatch" ومواقع شعبة النهوض بالمرأة على الشبكة العالمية؛ وتشجيع موظفي الشعبة على النشر بالصحف المحلية؛ وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية. واتخذت لجنة البرنامج والتنسيق تدابير بشأن التوصيات المتمخضة عن التقييم المتعمق^(٧).

(ج) استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والثلاثين بشأن تقييم إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الإحصاءات

١٨٢ - قُدمت استعراضات الثلاث سنوات وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين لاستعراض تنفيذ التوصيات بعد مضي ثلاث سنوات من اتخاذ قرار بشأن التقييم المتعمق.

١٨٣ - وترد مناقشة استعراض الثلاث سنوات لإدارة السابقة للشؤون الإنسانية في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أعلاه.

١٨٤ - تم استعراض الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاءات وفقاً للموضوعات الأربعة التالية: الانتقال من التركيز على المطبوعات إلى التركيز على الخدمات المقدمة حسب رغبة المستعملين؛ والمنشورات؛ وتنسيق البرنامج والخدمات؛ واستخدام موارد الموظفين. ونظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والثلاثين

أبرز التقرير عدة تطورات في ممارسات التقييم التي تتبعها الأمم المتحدة وتوصل إلى أن الوضع قد تحسن بدرجة كبيرة مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنتين.

رابعاً - الإحالات المرجعية لمتطلبات التقارير المطلوبة

١٨٦ - حددت الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) من الفقرة ٢٨ من نشرة الأمين العام (ST/SGB/273) ثمانية فئات من المعلومات التي يتعين إدراجها في التقارير السنوية للمكتب. ووفقاً لتلك الفئات تم تضمين المعلومات التالية في التقرير الحالي:

- (أ) وصف للمشاكل الرئيسية، والمخالفات وأوجه القصور وتوصيات المكتب ذات الصلة (انظر الفصلين الأول والثالث أعلاه)؛
- (ب) توصيات لم يوافق عليها الأمين العام (لا توجد)؛
- (ج) توصيات واردة في تقارير سابقة لم تكتمل بشأنها الإجراءات التصحيحية أو راجعت فيها الإدارة قراراً أُتخذ في فترة سابقة (انظر المرفق الأول)؛
- (د) توصيات لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو رفض توفير المعلومات أو المساعدة المطلوبة بشأنها (لا يوجد مثل هذه الحالات)؛
- (هـ) قيمة وفورات التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة (انظر الفصل الأول أعلاه، الإطار الثاني).

في التقييم المتعمق لبرنامج الإحصاءات (E/AC.51/1997/21) واعتمدت توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أساس أن مدير شعبة الإحصاءات سيقتراح على الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة الإحصائية خلال اجتماعها في عام ١٩٩٨ خطة وجدولاً زمنياً للتنفيذ. وتوصل استعراض الثلاث سنوات (E/AC.51/2000/4) إلى أن خطة التنفيذ والجدول الزمني اللذين قدمتهما شعبة الإحصاءات للفريق العامل يمثلان جهداً مشتركاً لتنفيذ التوصيات نتجت عن التقييم المتعمق حسبما اعتمدته لجنة البرنامج والتنسيق.

(د) تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة

١٨٥ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره (A/55/63) أنشطة التقييم المتعمق والتقييم الذاتي في الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وأبرز التقرير عدة تطورات في ممارسات التقييم التي تتبعها الأمم المتحدة وتوصل إلى أن الوضع قد تحسن بدرجة كبيرة مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنتين. وتضمن التقرير معلومات أساسية طلبتها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة لمساعدتهما في انتقاء موضوعات لإجراء عمليات التقييم المتعمق في المستقبل. وفيما يلي الجدول الزمني لعمليات التقييم المتعمق:

السكان	٢٠٠١
التنمية المستدامة	
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٠٠٢
الشؤون القانونية	

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ هاء (A/55/5/Add.5)، الفصل الأول، الفرع جيم ٢.
- (٢) الموظفون الذين توفرهم للأمم المتحدة الحكومات أو الكيانات الأخرى التي تكون مسؤولة عن أجورهم، والذين لا يعملون في إطار نظام ثابت، مثل النظام المنطبق على المتدربين الداخليين، أو الخبراء المعاونين، أو الموظفين المقدمين في إطار قرض غير قابل للسداد. بموجب أحكام نشرة التعليمات الإدارية ST/AI/231/Rev.1.
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/55/16)، الجزء ٢، الفصل الثاني، الفقرة ٢٢.
- (٤) نفس المرجع، الفقرة ٣٠٠.
- (٥) انظر نفس المرجع، الفقرتين ٢٤٣ و ٢٤٤.
- (٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.
- (٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/55/16)، الجزء الثاني، الفصل الثاني، الفقرات ٢٥٤-٢٥٧.

التذييل الأول

توصيات هامة وردت في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولم تنجز بشأنها إجراءات تصحيحية

الجهة المخاطبة/الموضوع/ المرجع في التقارير	السبب السابقة	مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣ توصيات يدعو فيها إلى تنفيذ ١٢ إجراء منفصلاً بغية تعزيز الإدارة وإجراءات المساءلة المتعلقة بما تبقى من مهام لم تنفذ في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بما في ذلك دمج التدريب الخاص بالنظام في برنامج التدريب العام للأمم المتحدة، وتحديد المزيد من فرص تبسيط العملية الإدارية عن طريق الاستخدام الفعال للنظام	إدارة الشؤون الإدارية/عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل الفقرة ٤٩، A/53/829	مراجعة الحسابات
وقد اكتمل تنفيذ ٣ من الإجراءات الموصى بها، لكن الأمر يتطلب اتخاذ خطوات أخرى من قبل إدارة الشؤون الإدارية من أجل إكمال تنفيذ الإجراءات التسعة الأخرى.		
كشفت مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي عن خلل في الضوابط الداخلية وجوانب ضعف خطيرة في إدارة الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية، بما في ذلك وجود تفاوت لم تتم تسويته يبلغ قرابة ٦٢٥ ٠٠٠ دولار بين المبالغ المقدمة إلى المجلس الانتخابي المؤقت والمبالغ المدرجة في الحسابات.	إدارة عمليات حفظ السلام/بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي؛ إدارة الشؤون السياسية/الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية الفقرتان ٢٦ و ٢٧، A/53/428	مراجعة الحسابات

الجهة المخاطبة/الموضوع/ المرجع في التقارير

الوضع

السنوية السابقة

مهمة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

وكشفت متابعة لمراجعة الحسابات قام بها المكتب عن أن مسألة تسوية التفاوت في حسابات الصندوق الاستئماني لم تحل بعد. وذكرت الإدارة أن حسابات الصندوق قد سويت وأن ما تبقى من رصيد قد حول إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتابع المكتب هذا الأمر مع مكتب تخطيط البرنامج والميزانية والحسابات.

كما لوحظ في الفقرات من ٥ إلى ٧ من الوثيقة E/AC.51/2000/5، لم تتخذ حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير أية إجراءات بشأن تنفيذ التوصية رقم ١ المتعلقة بالقواعد والإجراءات الخاصة بحالات الطوارئ الواردة في التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية (E/AC.51/1997/3). وقد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات منذ أن قبلت إدارة الشؤون الإدارية هذه التوصية.

إدارة الشؤون الإدارية/التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية
A/52/426، الفقرة ٤١ و A/53/428، التذييل الأول

التقييم

التذييل الثاني

تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه
١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

ألف - تقارير أحيلت إلى الجمعية العامة

التحقيق في مسألة منح عقد لتوريد حصص إعاشة طازجة في إحدى بعثات الأمم المتحدة
لحفظ السلام (A/54/169)

استعراض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (A/54/334)

مراجعة حسابات إدارة الخدمة وعقود حصص الإعاشة في بعثات حفظ السلام (A/54/335)

التحقيق في مكتب لبنان الميداني التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/54/367)

مراجعة حسابات تصفية بعثات حفظ السلام (A/54/394 and Corr.1)

مراجعة حسابات الإدارة في مركزي المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (A/54/410)

التحقيق في الادعاءات المتعلقة بمشروع للتجارة الالكترونية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (A/54/413)

التحقيق في شراء بضائع بقيمة ٦,٩ مليون دولار لمنطقة الإمداد والتموين في بعثة الأمم
المتحدة للتحقق في أنغولا (A/54/548)

التحقيق في الادعاءات بوجود حالات غش متعلقة بالسفر في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة
والهرسك (A/54/683)

متابعة استعراض برنامج وممارسات إدارة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
(A/54/764)

مراجعة حسابات الاجراءات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات وعمليات الدفع للبلدان
المساهمة بقوات (A/54/765 and Corr.1)

متابعة استعراض عام ١٩٩٦ للبرنامج والممارسات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(A/54/817)

مراجعة حسابات مكتب العمليات الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا (A/54/836)

تعزير دور نتائج التقييم الخاصة بتصميم البرنامج وتنفيذه وتوجيهات السياسات العامة
(A/55/63)

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/55/73)
سبل كفاءة اكمال تنفيذ وجودة برامج وأنشطة الولايات وكفالة تقييمها بصورة أفضل من
قبل الدول الأعضاء وتقديم تقارير عنها إلى هذه الدول (A/55/85)

باء - تقارير أحييت إلى لجنة البرنامج والتنسيق

التقييم المتعمق للاتجاهات الإنمائية العالمية، والمسائل والسياسات العامة والنهج العالمية المتعلقة
بالمسائل والسياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية الجزئية، والبرامج الفرعية النظرية في
اللجان الإقليمية (E/AC.51/2000/2)

التقييم المتعمق لبرامج النهوض بالمرأة (E/AC.51/2000/3)

استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها
السابعة والثلاثين بشأن تقييم البرنامج الإحصائي (E/AC.51/2000/4)

تقييم الثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة
والثلاثين بشأن التقييم المتعمق لإدارة الشؤون الإنسانية (E/AC.51/2000/5)

جيم - تقارير مراجعة الحسابات (الإدارات/موضوع المراجعة)

صندوق استئماني للممتلكات العقارية والشخصية الموصى بها للأمم المتحدة	المكتب التنفيذي للأمين العام
إدارة شؤون المؤتمرات، وينطبق ذلك بصفة خاصة على مجال خدمات الترجمة الفورية	إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
منسق الأمم المتحدة الخاص للمناطق المحتلة	إدارة الشؤون السياسية
عقد لتوفير عناصر التفتيش بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء في العراق	مكتب برنامج العراق
مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق	مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق
استعراض تنفيذ قاعدة البيانات المتكاملة التابعة للجنة الأمم المتحدة للتعويض: تقرير مؤقت	لجنة الأمم المتحدة للتعويض
إجراءات ميزانية لجنة الأمم المتحدة للتعويض	
مكتب البحرين التابع للجنة الأمم المتحدة الخاصة	لجنة الأمم المتحدة الخاصة

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان
بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي
تصفية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا
الوسطى
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
مكتب مراجعة الحسابات المقيم في بعثة الأمم
المتحدة في البوسنة والهرسك
المشروع العالمي لشراء المركبات
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

إدارة عمليات حفظ السلام

مشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:
MAG/97/008 - التعزيز والإدارة المتكاملة للمياه
في الجنوب الأعظم (تولير، مدغشقر)
المشروع الذي تنفذه إدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية: CPR/87/G31 - بناء القدرات من
أجل تسريع عملية إضفاء الصفة التجارية على
مصادر الطاقة المتجددة في الصين
المشروع الذي تنفذه إدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية: CPR/96/631 - تشجيع استخلاص
غاز الميثان من نفايات المدن واستخدامه
عمليات الشراء في مركز التجارة الدولي
إدارة برنامج التعاون التقني

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
استخدام النوع الثاني من الموظفين المقدمين بدون
مقابل في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية
النفقات الخاصة باتفاق التعاون التقني بتكلفة غير
قابلة للاسترداد المبرم بين برنامج الأمم المتحدة
الإئتماني ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية
وحدة بحار شرقي آسيا/التنسيق الإقليمي
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
مشروع إنتاج شمع العسل في تترانيا الممول
بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/اتفاقية التجارة
الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية
المهددة بالانقراض والمنفذ من قبل صندوق الحياة
البرية العالمي للطبيعة
استعراض المسائل التنظيمية وتعيين الموظفين

مركز التجارة الدولي
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة
للبيئة

اتفاقية أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالتجارة
الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة
بالانقراض.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

متابعة استعراض مراجعة حسابات مؤتمر الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى (أوزبكستان)
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات:
المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في
بربادوس

إدارة المقر للمراكز الإنمائية دون الإقليمية
المركز الإنمائي دون الإقليمي لأفريقيا الوسطى
النواتج البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا
خدمات الدعم الميداني

مراجعة الإدارة لحسابات مفوضية الأمم المتحدة
لحقوق الإنسان: قسم المشاريع COL/98/RB4 -
تقدم الدعم لمكتب المفوضية في كولومبيا
إدارة المقر

العملية الميدانية في بوروندي

العمليات في إثيوبيا

العمليات في الأرجنتين

العمليات في أرمينيا

العمليات في بوروندي

العمليات في الجزائر

العمليات في جمهورية تنزانيا المتحدة

العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

العمليات في جورجيا

العمليات في رواندا

العمليات في زامبيا

العمليات في زيمبابوي

العمليات في سري لانكا

العمليات في سلوفينيا

العمليات في السنغال

العمليات في العراق

العمليات في غينيا

العمليات في كوت ديفوار

العمليات في كوسوفو

العمليات في ليبيريا

العمليات في ملاوي

العمليات في اليمن

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اتفاق الخدمات مع المكتب الدولي للحساب الإلكتروني	
الاتصالات السلكية واللاسلكية للمقر	
سفريات المقر	
شعبة الشؤون العامة	إدارة الإعلام
مبيعات المنشورات وأنشطة التسويق في إدارة الإعلام	
إدارة عملية السفر	إدارة الشؤون الإدارية
المراجعة الإدارية لأنظمة الحضور والانصراف	
مراجعة الحسابات الأفقية لعمليات صندوق الأمم المتحدة في المقر وجنيف وفيينا ونيروبي	
إدارة جراح المقر	
إدارة مركز الأمم المتحدة للهدايا	
عمليات النقل	
إدارة الأمم المتحدة للخدمات البريدية: أوروبا	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
قائمة المرتبات والبدلات	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
نظام دفع أجور العمل الإضافي في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
متابعة استعراض التوصيات المقدمة في تقرير مراجعة الحسابات المتعلقة بمطالبات السفر لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
محطة وقود الأمم المتحدة	
استعراض مدى استعداد مركز الحساب الدولي لمشكلة عام ٢٠٠٠	مركز الحساب الدولي

دال - تقارير التحقيقات (الإدارة/التحقيق/الموضوع)

المشتريات (تقارير متعددة)	إدارة عمليات حفظ السلام
وفيات الموظفين	
عمليات الغش في وحدة السفر	
عمليات الغش في الاتصالات البرقية	
محاولات السرقة	
الإدارة المدنية	
سوء الإدارة	
عمليات الغش في التأمين الطبي	
التمييز	
استعراض	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

تنبيه	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
عمليات الغش في التأمين الطبي	مكتب خدمات الدعم المركزية
سوء استخدام الإجازات المرضية	
سوء سلوك (تقارير متعددة)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
التجارة الإلكترونية	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اعتداءات	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
تضارب المصالح	
مقاومة	
سوء استخدام السلطة	
حساب الصندوق الاستئماني	
تزوير	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
مطالبات علاج أسنان مزيفة	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
مطالبات منح أمنية مزيفة (تقارير متعددة)	
المشتريات (تقارير متعددة)	
الاتجار غير المشروع بالبضائع المعفاة من الجمارك	
تسريب الوثائق	
شكاوى سوء نية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
سوء سلوك	